جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة.
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- بن ضياف نادية
- لوزري سلمى

بعنوان:

أثر المعلومة المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية

(دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

ساطوري الجودي	الرتبة	رئيسا
بلقري الياس	الرتبة	مشرفا
سوياد امينة	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

أرى مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل،بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي ،وأصبح عناني اليوم للعين قرة ،ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر ،فاللهم لك الحمد حتى ترضى لأنك وفقتني على اتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي :

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب ،من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني ان الدنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة،داعمي الأول في مسيرتي سندي وقوتي ملاذي بعد الله فخري واعتزازي ...**والدي.**

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها ،واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها ودعمها من تعبت من اجلي ووفرت لي كل الظروف لأحقق حلمي...**أمي.**

إلى من أشاركهم تفاصيل حياتي من اعتمد عليهم واكتسب قوة ومحبة بقربهم لا حدود لها

...إخوتي (هاجر أية كوثر إيمان).

إلى من تحلت بالوفاء والحب والعطاء رفيقتي في المشوار...**سلمى.**

إلى جدتي الغالية وجدي الحنون.

إلى روح عمي الطاهرة من أراد رؤيتي في أعلى المراتب رحمة الله عليه.

وأخيرا من قال "أنا لها نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

﴿ واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾

نادية

الإهداء

لم تكن رحلتي قصيرة ولا طريقي محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله

ماسلكت البدايات إلا بتيسيره وما بلغت النهايات إلا بتوفيقه وما حققت الغايات إلا بفضله والحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية.

وأنا أهدي ثمرة نجاحي :

من قال فيهما الله تعالى :﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾

إلى من علمني الحياة حب العلم والعمل إلى...**أبي** الغالي

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى الغالية **أمي**

فخرا وشرفا اعتز بهما فوق الواجب

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أفخر واعتز بهم **اخوتي**

إلى من جمعني بهم منبر العلم زملاء الدراسة وجميع أصدقائي ورفيقات الدرب "**نادية صبرينة**"

إلى كل من علمني حرفا إلى جميع أساتذتي اللذين رافقوني طوال مشواري

إلى روح **جدي** الطاهرة "لوزري محمد الصغير"الذي أسأل الله أن يتغمده برحمته الواسعة

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا سائلة الله عزوجل أن يعلمنا ماينفعنا وان ينفعنا بما علمنا وان ينفع به غيرنا ويزدنا علما وتقوى.

سلمى

شكر وعرفان

الحمد لله أولا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ،كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا ومؤطرنا الدكتور "بلقري الياس" على توجيهاته وملاحظاته القيمة التي أفادنا طوال انجاز هذا العمل ، فله منا عظيم الشكر والتقدير.

ونتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام،أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة ،والذي ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في إجراء هذه الدراسة من أساتذة وزملاء،والى السيد"بن تركي أمين "و" بن حمام العربي" وكافة موظفي بنك التنمية المحلية الذين تكرمو بالإجابة على أسئلة الدراسة ومساعدتهم لنا في الحصول على المعلومات الضرورية و كل من ساهم في هذا العمل من قريب او من بعيد ولو بكلمة طيبة .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر المعلومة المحاسبية في عملية ترشيد القرارات الائتمانية وكيفية الاستفادة منها في البنوك، وحتى تستطيع اتخاذ القرارات اللازمة لابد لها من توفر معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة تدعم عملية اتخاذ القرار وذلك بالاعتماد على تحليل القوائم مالية بطرق مختلفة حتى يتوصل البنك لقرار منح القرض من عدمه.

وقد توصلت الدراسة إلا أن المعلومة المحاسبية لها دور كبير ومهم من خلال تلبية مستخدمي المعلومة المحاسبية بمتطلباتهم وهذا ما ينعكس بدوره في تحسين اتخاذ القرارات اللازمة، وهذا ما تم تجسيده من خلال دراستنا الميدانية لدى بنك التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج والذي يعتمد هو الآخر على المعلومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: المعلومة المحاسبية، القرار الائتماني، التحليل الائتمان ، البنوك التجارية.

Abstract:

The purpose of this study is to highlight the impact of accounting information on the process of rationalizing credit decisions and how they can be used in banks. In order to make the necessary decisions, it must provide accurate and reliable accounting information to support decision-making, drawing on the analysis of financial lists in different ways, so that the bank can decide whether to grant the loan.

The study found, however, that accounting information has a significant role to play by meeting the requirements of the users of accounting information, which in turn is reflected in improved decision-making.

This was reflected in our field study at the Local Development Bank of the State of Bordj Bou Arreridj, which also relies on accounting information in the credit decision-making process.

Key words: Accounting information ,credit decision, credit analysis, commercial banks.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية والئتمان المصرفي	05
المبحث الأول: الاطار النظري للمعلومة المحاسبية	06
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات	06
المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية	09
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	10
المطلب الرابع: أنواع ومصادر المعلومة المحاسبية	12
المبحث الثاني: اثر المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني	14
المطلب الأول: الائتمان المصرفي وأهميته	14
المطلب الثاني: أنواع ومراحل الائتمان المصرفي	15
المطلب الثالث: شروط منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	20
المطلب الرابع: عرض وتحليل القوائم المالية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	25
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية	26
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	27
خلاصة الفصل	29

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج	31
المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية	32
المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية	32
المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة	35
المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان المعتمدة من طرف الوكالة	37
المبحث الثاني:دراسة حالة منح قرض الاستغلال	39
المطلب الأول: الدراسة الأولية لملف القرض	39
المطلب الثاني: الدراسة المالية للملف	40
المطلب الثالث: اتخاذ القرار	56
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	66

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض عناصر الاصول للسنوات المالية الثلاث	41
02	عرض عناصر الخصوم للسنوات المالية الثلاث	42
03	عرض جدول حساب النتائج	43
04	تغير عناصر الميزانية للسنوات المالية الثلاث	45
05	تغير عناصر حساب النتائج للسنوات المالية الثلاث	46
06	حساب رأس المال العامل	47
07	حساب احتياج رأس المال العامل	47
08	حساب الخزينة	48
09	حساب نسبة السيولة العامة	49
10	حساب نسبة السيولة السريعة	49
11	حساب نسبة السيولة الجاهزة	49
12	حساب نسبة الاستقلالية المالية	50
13	حساب نسبة التمويل الدائم	51
14	حساب نسبة الملاءة العامة	52
15	حساب قدرة التمويل الذاتي	52
16	حساب معدل دوران الزبائن	53
17	حساب معدل دوران الموردون	53
18	حساب انتاجية العمل	54
19	حساب المردودية الاقتصادية	54
20	حساب المردودية المالية	55
21	حساب المردودية التجارية	55

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص نظام المعلومات	07
02	أنواع نظام المعلومات	07
03	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	12
04	انواع الائتمان المصرفي	18
05	مراحل الائتمان المصرفي	19
06	نموذج منهج ال 5Cs	20
07	العوامل المؤثرة على القرار الائتماني	21
08	الهيكل التنظيمي لوكالة لبنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج	33
09	أنواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة	35
10	مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الثلاث	48
11	أعمدة بيانية توضح تطور السيولة المالية خلال السنوات المالية الثلاث	50
12	منحنى بياني يوضح تور المردوديات خلال السنوات الثلاث	55

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	وثيقة طلب القرض المقدمة من طرف المؤسسة	**66**
02	عناصر اصول المؤسسة لسنة 2013	**67**
03	عناصر خصوم المؤسسة لسنة 2013	**68**
04	حساب نتائج المؤسسة لسنة 2013	**69**
05	عناصر اصول المؤسسة لسنة 2014	**71**
06	عناصر خصوم المؤسسة لسنة 2014	**72**
07	حساب نتائج المؤسسة لسنة 2014	**73**
08	عناصر اصول المؤسسة لسنة 2015	**75**
09	عناصر خصوم المؤسسة لسنة 2015	**76**
10	حساب نتائج المؤسسة لسنة 2015	**77**
11	قرار البنك النهائي المتعلق بطلب القرض	**79**

مقدمة

تمهيد:

تعتمد البنوك خلال نشاطها على اتخاذ الكثير من القرارات التي تمكنها من ممارسة نشاطها حيث تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المختلفة، هذه القرارات تتلائم مع طبيعة نشاطها ولعل أبرزها قرار منح الائتمان.

يعتبر قرار منح الائتمان من أهم القرارات التي تقوم بها إدارة البنك، ولهذا فان البنك يقوم بتقييم عوامل مختلفة قد تؤثرعلى هذا القرار وتسمى هذه العملية بالتحليل الائتماني، حيث تقوم إدارة الائتمان بجمع المعلومات والتقارير والحسابات المالية اللازمة الخاصة بالعميل ثم تحويلها إلى القسم المختص بتحليل الائتمان الذي يقوم بدوره بدراستها ووضع تقرير متكامل ودقيق عن العميل،لذلك اتجهت المؤسسات إلى إعداد وتصميم نظام معلومات محاسبي لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة إلى كافة المستويات الإدارية و المستخدمين الخارجيين بالشكل الملائم من اجل اتخاذ القرارات.

يمثل نظام المعلومات المحاسبي الشريان الأساسي الذي يمد الإدارة بالمعلومات الملائمة التي تمكنها من اتخاذ القرارات، فنجاح القرار وزيادة فعاليته يعتمد مدى نجاح نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات الكافية والمتكاملة، وعليه فان المعلومة المحاسبية هي الوسيلة التي تقدم بها المؤسسات الاقتصادية وضعها المالي وأدائها وتكاليفها، نواتجها، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي القوائم المالية والتي يجب أن تكون ملائمة ومعدة بطريقة جيدة تضمن الموثوقية الكافية حتى يتم الاعتماد عليها واستخدامها في مختلف القرارات.

ونظرا لتأثير التقارير المالية على منح التسهيلات الائتمانية فقد اهتمت البنوك بشكل عام بالحصول على هذه المعلومة المحاسبية،لذلك لجأت إلى تقييم هذه التقارير باعتبارها ركيزة أساسية يعتمد عليها في اتخاذ قرار الائتمان، ومما لاشك فيه أن عدم توفر المعلومة الكافية التي يعتمد عليها قرار منح الائتمان من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، إذا ونظرا لدور الكبير الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في تقييم أداء المؤسسة فان هذه الدراسة تلقي بظلالها إلى بيان اثر المعلومة المحاسبية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ القرار الائتماني .

أ. اشكالية الدراسة:

يوفر نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من البينات والمعطيات والتي تستخدمها المؤسسة في تحديد الوضعية المالية كما انه يتم الاعتماد عليها من طرف المستخدمين الخارجيين المتمثلين في ادارة الضرائب والمستثمرين بالاضافة الى البنك الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية .

على ضوء ما سبق تمحورت اشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير المعلومة المحاسبية على قرار منح الائتمان ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل المعلومة المحاسبية كافية لاتخاذ قرار منح الائتمان ؟

- ماهي العلاقة التي تربط بين فرصة الحصول على الائتمان ونسبة الاستقلالية المالية ؟
- مامدى تأثير مؤشرات التوازن المالي على قرار منح الائتمان ؟

ب. فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- المعلومة المحاسبية كافية لاتخاذ القرار الائتماني.
- توجد علاقة طردية بين نسبة الاسقلالية المالية وفرصة الحصول على الائتمان.
- تعتمد البنوك على على مؤشرات التوازن المالي بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الائتمان.

ت. أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة كون أن المعلومة المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية تفيد في تقييم المركز المالي الحالي والمستقبلي للعميل وتقييم ربحيته ومدى قدرته على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد مبلغ الائتمان، وان تحليل القوائم المالية لها تأثير كبير على قرار منح الائتمان لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور المعلومة المحاسبية على قرار منح الائتمان في البنوك الجزائرية.

ث. أهداف الدراسة :

- التعرف على مدى أهمية المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها لاتخاذ قرارات رشيدة
- التعرف على مدى اعتماد البنوك على تحليل القوائم في منح القرض
- معرفة مدى قدرة القوائم المالية على توفير ضمانات الائتمان المصرفي وتعزيز الثقة بين البنك والعميل
- التعرف على المعلومة المحاسبية المطلوبة من البنك لتقديم القرض

ج. منهج البحث والأدوات المستخدمة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول والمبحث الأول من الفصل الثاني والمنهج الوصفي التحليلي في المبحث الثاني من الفصل الثاني، وهما المناهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة للتوصل إلى نتائج للإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، أما عن أدوات الدراسة ومصادر المعلومات والبيانات فقد اعتمدنا في الدراسة النظرية على مراجع باللغة العربية المتخصصة في الموضوع، هذا إلى جانب الاعتماد على الرسائل والمذكرات الجامعية، واعتمدنا في الدراسة التطبيقية الخاصة بالبنك محل الدراسة على الوثائق والمقابلات مع مسيري بنك التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج.

ح. حدود الدراسة :

للحصول على استنتاجات دقيقة وقريبة الى الواقع،يجب تحديد إبعاد وحدود للدراسة وهي كما يلي:

الحدود المكانية : تم اختيار بنك التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج لإجراء الدراسة الميدانية

الحدود الزمانية: تم اجراء الدراسة في سنة 2024 بالاعتماد على المعلومات المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2013 2016 (عدم تغيير طريقة التحليل المتبعة من طرف البنك)

خ. مبررات اختيار الموضوع

- الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع و الرغبة في توسيع المعارف والتخصص أكثر المجال
- محاولة التعمق في ابعاد الموضوع والتطرق الى اهمية في الواقع العملي
- كون موضوع البحث يندرج ضمن مسارنا وتخصصنا الأكاديمي والمتعلق بالمحاسبة

د. صعوبات الدراسة

- رفض البنك تقديم ملفات وثائق عن العملاء بحجة سرية المعلومات
- صعوبة موافقة البنوك على اجراء التربص

ذ. هيكل الدراسة

من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وقصد الإلمام بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين مستهلا بمقدمة ومنتهية بخاتمة، يتمثل الفصل الأول في الجانب النظري والفصل الثاني في الجانب التطبيقي متمثلا فيما يلي :

الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية والائتمان المصرفي حيث سنقسمه إلى ثلاث (03) مباحث، المبحث الأول ماهية المعلومة المحاسبية نتطرق فيه إلى نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي، المعلومة المحاسبية(مفهومها، أهميتها، خصائصها، أنواعها ومصادرها) والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى اثر المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار منح الائتمان نتعرف فيه على مفهوم الائتمان المصرفي، أهميته، أنواعه ومراحله، شروط منح الائتمان والعوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار الائتماني، أنواع القوائم المالية وأهم أساليب تحليلها للوصول إلى قرار منح الائتمان من عدمه، فيما يخص المبحث الثالث "الدراسات السابقة" والذي سنتناول فيه أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وأوجه التشابه والاختلافات بينهم.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية نقسمه الى مبحثين: المبحث الأول ماهية بنك التنمية المحلية تطرقنا فيه الى تقديم لمحة عامة عن بنك التنمية المحلية، انواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة واهم خطوات منح القرض في الوكالة.

المبحث الثاني دراسة حالة منح قرض الاستغلال لأحد المؤسسات الطالبة للائتمان من خلال اتباع أهم الخطوات المنتهجة من قبل البنك المتمثلة في الدراسة الأولية الدراسة المالية لطلب القرض وصولا الى اتخاذ القرار.

الفصل الأول

الاطار النظري للمعلومة المحاسبية والائتمان المصرفي

تمهيد:

تعتبر المعلومة المحاسبية مورد من موارد المؤسسة تتحدد قيمتها بمدى الفائدة التي تقدمها من خلال مساعدتها على تحقيق أغراض تخطيط وتنبؤ واتخاذ القرارات، كما تعتبر المرآة التي تعكس لنا واقع الأحداث الاقتصادية داخل المؤسسة ووضعيتها المالية وتوفيرها للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانوا مستخدمون داخليين أو خارجيين ومن بينهم البنوك التي تستخدمها في قرار منح الائتمان، حيث يعتبر من أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و العائد المتولد عنه يمثل الحور الرئيسي لإرادات أي بنك مهما تنوعت واختلفت مصادر الإيراد الأخرى وبدونه يفقد البنك وظيفته كوسيط مالي في الاقتصاد، وعلى هذا السياق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية

المبحث الثاني: أثر المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية

تعتبر المعلومة المحاسبية نقطة ارتكاز أساسية يتم الاعتماد عليها من طرف مستخدميها بشتى أنواعهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، حيث أنها تعكس الصورة العامة لوضعية المؤسسة المالية والمحاسبية والاقتصادية بشكل عام، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومة المحاسبية والخصائص النوعية لها ومختلف أنواعها ومصادرها.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات

الفرع الأول: نظام المعلومات

أولا: تعريف نظام المعلومات

يمكن تعريف نظام المعلومات بتعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

تعريف لريكي واراي:" هو مدخل يتعامل مع المشروع كوحدة ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة النوعية المترابطة والتي تعمل مع بعضها البعض لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات الإدارية". [1]

كما يمكن تعريف نظام المعلومات أيضا على انه عبارة عن" مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض التي تعمل على جمع مختلف البيانات والمعلومات والعمل على معالجتها وتخزينها وتوزيعها على المستفيدين بغرض دعم القرار والرجوع إليها حين الحاجة إليها".[2]

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن نظام المعلومات هو "مجموعة من الأجزاء مرتبطة مع بعضها تتلقى معلومات تعالجها وتخزنها ثم تنشرها بهدف دعم اتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة " .

ثانيا: خصائص نظام المعلومات:

يتميز نظام المعلومات بعدة خصائص وهي في الأساس تنبع من خصائص المعلومة من أهمها نذكر مايلي[3]:

- **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة لغرض ما في وقت ما وقت الحاجة لها فقط؛
- **الشمول:** المعلومات الشاملة تلك التي تزود المستفيدين بكل ما يحتاجون معرفته عن حالة معينة؛
- **التوقيت المناسب:** وهي المعلومات المناسبة زمنيا وتتوفر في وقت الحاجة إليها؛
- **الوضوح:**يجب أن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض؛
- **الدقة:** وتعني أن تكون المعلومات خالية من أخطاء التجميع والتسجيل؛

[1]فريد كرتل،خالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات**، الطبعة ألاولى ، دار زمزم ناشرون وموزعون الأردن ، 2015، ص44.

[2]صلاح الدين عبد المنعم مبارك،**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**،دار المطبوعات الجامعية،مصر،2008ص51.

[3]أحمد صالح الهزيمة، **دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، المجلد25، العدد ألاول،2009 ، ص394-395

- **المرونة:** مرونة المعلومات تعني قابلية تكييف المعلومات وتسهيلها لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستفيدين؛
- **إمكانية القياس:** إمكانية القياس الكمي للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات؛

كما هي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: خصائص نظام المعلومات

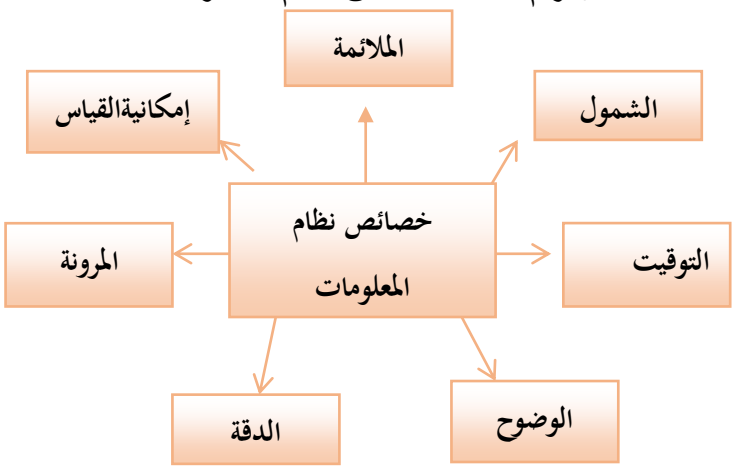

المصدر: من اعداد الباحثتين

ثالثا: أنواع نظام المعلومات

لنظام المعلومات أنواع عديدة تختلف وتتنوع حسب التصنيف المعتمد ومن بين هذه الأنواع ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أنواع نظام المعلومات

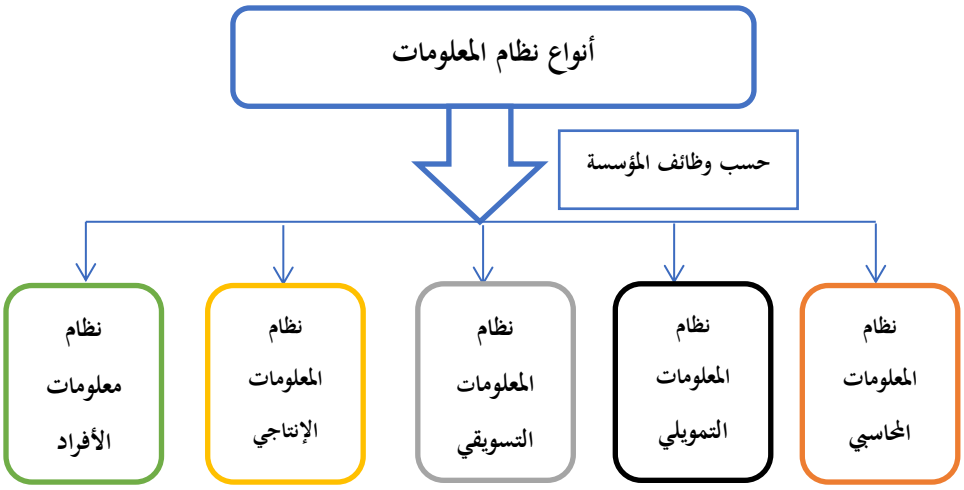

المصدر: من إعداد الباحثتين

حسب وظائف المؤسسة:

تتضمن مايلي:[1]

[1] نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة المكتبة القانوني، مصر، 2005، ص34

- **نظام معلومات الأفراد:** تتمثل الوظائف الرئيسية لهذا النوع في سجلات العاملين، المكافآت والحوافز، العلاقات العمالية، التدريب، أما فيما يخص التطبيقات فنظم الأجور، ونظم المزايا الإنتاجية، نظم المسار الوظيفي ونظم تدريب الأفراد.

- **نظام المعلومات الإنتاجي:** تتمثل المعلومات المختلفة بهذا النظام في الجدولة، المشتريات، الشحن، الاستلام، الهندسة، العمليات وينعكس التطبيق العملي في نظم تطبيق الاحتياجات من الموارد، نظم مراقبة طلب الشراء، نظم هندسية ونظم مراقبة الجودة.

- **نظام المعلومات التسويقي:** يشمل إدارة المبيعات، بحوث التسويق، الترويج، التسعير، منتجات جديدة وتطبيق هذه الوظائف يتجلى في نظام معلومات طلب المبيعات، نظام بحوث التسويق ونظام التسعير.

- **نظام المعلومات التمويلي:** تهتم هذه الوظيفة بتدفق الأموال من وإلى المؤسسة منها أموال لتمويل أنشطة الإنتاج والتسويق وغير ذلك وهو ينمي مراقبة الأموال للتأكد من أنها تستخدم بأقصى كفاءة ممكنة .

- **نظام المعلومات المحاسبي:** يتعلق الأمر هنا بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الداخلية والخارجية للمؤسسة ويعبر عن البيانات إما بطريقة مالية او غير مالية وترجمة هذه المعلومات إلى معلومات مالية يتولد عنها قوائم مالية ومعلومات رقابية.

الفرع الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يعرف بأنه: هو هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية، بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات.[1]

كما يمكن تعرفيه بأنه: " أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب، ومعالجة وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[2]

مما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على انه نظام لجمع وتخزين ومعالجة البيانات المالية والمحاسبية وتوصيلها للأطراف الخارجية بغرض اتخاذ القرار باستعمال مجموعة من الموارد المادية والبشرية من خبرات وكفاءات وأجهزة وبرمجيات وأنظمة معلومات.

ثانيا: خصائص النظام المعلومات المحاسبي :

تتوافر في النظام المحاسبي الخصائص التالية[3]:

- ان يتسم بالاقتصادية بمعنى أن يكون مبررا اقتصاديا بحيث لا تزيد تكلفته عن المنافع المحققة أصبحت حملا على موارد المؤسسة؛

---

[1] محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة ألاولى، دار وائل للنشر، الأردن ، 2001، ص 51.

[2] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة ألاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007 ، ص14.

[3] مخلخل زوينة، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية**، بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019_2020، ص17 .

- أن يرتبط بالهياكل التنظيمية للمؤسسة حتى توفر المعلومات اللّازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة؛
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية بشكل منتظم؛
- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات، وذلك عند الحاجة إليها؛
- يجب أن يراعي تحقيق التوازن والموضوعية في درجة الثقة والتفصيل والتلخيص في التقارير المحاسبية، والفترات الزمنية اللازمة والمناسبة لإعداد هذه التقارير؛
- أن يوفر للإدارة المعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ القرار واختيار البديل الأمثل بين البدائل المتاحة؛
- أن يزود لإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المؤسسة مع توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقييم أساليب الرقابة؛
- يجب أن يتسم بالبساطة والوضوح قدر الإمكان وذلك حتى يسهل فهمه وإمكانية التعامل معه؛
- يجب أن يتسم بالشمول والترابط، بمعنى أن يشمل كافة جوانب النشاط بالمؤسسة وأن يحقق الانسجام التام بين عناصرها في عملية التشغيل، تحقيقا للهدف المبتغى من وراء تصميمه؛

ثالثا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهمية بالغة في مجالات عدة يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- توفير القوائم والتقارير السنوية الإلزامية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي؛
- توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين؛
- توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوما بعد يوم؛
- توفير المعلومات اللازمة لتوفير الأداء؛

المطلب الثاني:المعلومة المحاسبية

الفرع الأول مفهوم المعلومة المحاسبية:

عرف مجمع المحاسبة الأمريكي أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج

كما تعرف بأنها نوع من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها[3].

---

[1] مصطفى العثماني، **دور نظام المعلومات في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد02، العدد11، 2014، ص243

[2] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 11

[3] محمد بلقايد خملول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص68

وتعرف أيضا جميع المعلومات التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجته او التقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية ثم تقديمها للجهات المستفيدة منها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها[1].

استنادا لما سبق يمكن تعريف المعلومة المحاسبية على انها مجموعة من البيانات المحاسبية التي تم جمعها وإعدادها ومعالجتها وتقرير عنها في القوائم المالية بطريقة منتظمة ونافعة في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الثاني: أهمية المعلومة المحاسبية

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية واداه فعالة بيد الإدارة لانجاز مهامها وتحقيق أهدافها وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن ذكرها فيما يلي[2] :

- **اقتصاديا:** نظر لكبر حجم المؤسسات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية ازدادت الحاجة للمعلومات المحاسبية.

- **اجتماعيا:** أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما ازدادت الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.

- **قانونيا:** تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

- **ثقافيا:** تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة طريقة تفكيرها والتي تستند على المعرفة الجماعية في صنع القرار.

- **إداريا:** تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور وأهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة و تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخصائص أو الصفات التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية :

أولا: الخصائص الرئيسية

وهي تتعلق بخاصتين رئيسيتين هما:

1- الملائمة: حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية، وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الأتي[3]:

---

[1] مخلل زوينة، مرجع سابق، ص12

[2] زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011_2012، ص36

[3] دكتور زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار الطارق لنشر، العراق، 2011، ص37_38

- **التوقيت الزمني المناسب:** أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار .

- **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية .

- **القيمة الرقابية:** أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...

2- **الموثوقية:** يقصد بهذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية ينبغي إن تحوز ثقة مستخدميها وإلا فقدت الهدف منها، ولتحقيق الهدف من وراء هذه الخاصية فانه يجب أن تحتوي المعلومات المحاسبية على مواصفات مكونة لخاصية الثقة وهي[1] :

- **الحياد:** يقصد بالحيادية أن تكون القوائم المالية عامة الغرض ولا تخص فئة محددة من فئات مستخدمي القوائم المالية أي يجب ان تفي باحتياجات كل مستخدمي القوائم المالية.

- **قابلية التحقق:** يقصد بها أن المعلومات المحاسبية المذكورة في القوائم المالية ينبغي أن تقدم نتائج يمكن الوصول إليها باستخدام نفس طرق القياس، أي أن معلومات القوائم ينبغي أن تكون قابلة للتحقق والوصول لنفس النتائج من خلال محاسبين أخريين.

- **التمثيل الصادق:** يقصد به أن القوائم المالية ينبغي أن تعبر بصدق عن المركز المالي ونتيجة أعمال المؤسسة وقيمة التدفقات النقدية.

ثانيا الخصائص الثانوية

وهي تتعلق بالأتي:

1- **قابلية المقارنة:** أي ان المعلومة المحاسبية تمكن مستخدميها من إجراء مقارنة بين سنة وأخرى، كما تمكن من مقارنة نتائج المؤسسة مع مؤسسة اخرى تعمل في نفس المجال [2].

2- **الثبات:** بمعنى استمرار المؤسسة في تطبيق نفس الإجراءات والمبادئ للقيام بعملية القياس والإفصاح من دورة إلى أخرى كما يمكن للمؤسسة إجراء تغييرات كلما اقتضت الحاجةلذلك مع ضرورة الإفصاح عن هذا التغيير وتقديم التبريرات المناسبةلذلك[3].

3- **القابلية للفهم:** تعتمد على درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في تلك المعلومات، بالإضافة إلى مستوى الوعي والإدراك لدى مستخدميها [4].

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2012، ص20_21

[2] كركودي سهام، **المعلومة المحاسبية والرقابة الجبائية**، رسالة ماجستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص58

[3] بهلول نور الدين، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الجديد، سوق أهراس، الجزائر، العدد 2012، ص287.

[4] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية**، دار إثراء للنشر، الأردن، الطبعة الثانية،2012 ص26.

والشكل التالي يوضح باختصار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الشكل رقم03: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

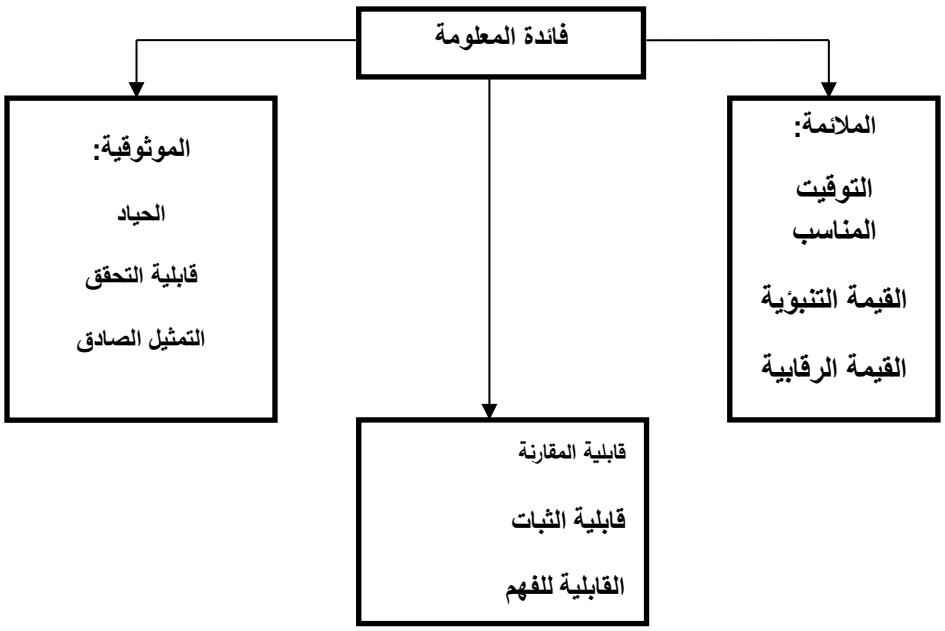

المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية ، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن ،2004، ص31

المطلب الرابع: أنواع ومصادر المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: أنواع المعلومة المحاسبية

أولا: المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح

تصنف الى نوعين: [1]

- **معلومات محاسبية اجبارية:** هي معلومات مطلوبة بقوة القانون، كما أن هناك معلومات تلزمها طبيعة العمل في المؤسسات، مثل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.
- **معلومات محاسبية اختيارية:** وهي معلومات غير إلزامية مثل الموازنات التقديرية والتقارير الخاصة التي تقدم للإدارة .

ثانيا المعلومات المحاسبية حسب الغرض من الاستخدام :

تصنف إلى ثلاثة أنواع[2]:

- **معلومات تاريخية مالية:** هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات التي تمارسها المؤسسة، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة ومدى الوفاء بالتزاماتها.
- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء من اجل تشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع

[1] أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص48

[2] دكتور زياد هاشم السقا، مرجع سابق الذكر، ص32_33

التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية.

- **معلومات محاسبية لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير روتينية، أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة وتقارير محاسبية خاصة وبذالك فهي تتسم بعدم الدورية .

ثالثا المعلومات المحاسبية حسب قابليتها للقياس :

تصنف إلى نوعين:[1]

- **المعلومات الكمية:** وهي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية او بوحدات قياس اخرى، والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر و المستقبل.

- **المعلومات الوصفية:** هي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات أو غيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية او عددية كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، أراء وانطباعات المستهلكين حول المنتجات.

الفرع الثاني :مصادر المعلومة المحاسبية

تتمثل هذه المصادر في[2]:

- **القوائم المالية:** وهي أهم أنواع التقارير المالية وتعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 فإن القوائم المالية تتكون من الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحق والإيضاحات.

- **تقرير مراجع الحسابات:** ويعده مراجع الحسابات الخارجي ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها وتمثيلها لحقيقة المؤسسة لفترة مالية معينة.

- **تقرير مجلس الإدارة:** يقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم

المبحث الثاني: أثر المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرار الائتماني

[1] سليماني عبد الحكيم، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 145.

[2] رياض زلاسي، مرجع سابق الذكر، ص 41_42

تعتمد البنوك على مجموعة من العوامل التي تستخدمها في ترشيد قرار منح الائتمان المصرفي والتي من بينها المعلومة المحاسبية، إذ انه في ظل التطور نظام المعلومات لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توفر تلك المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية أصبحت في كيفية دراستها وتحليلها بالطريقة الصحيحة التي تضمن الوصول لاتخاذ القرار السليم الذي يجنب البنك في الوقوع في مشاكل مستقبلية قد تصل عدم وفاء العميل بالدين، وهنا يظهر دور المعلومة المحاسبية التي تعمل على ضمان سير العملية بالشكل الصحيح.

المطلب الأول: الائتمان المصرفي وأهميته :

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

يعرف على أنه تزويد البنك للأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة مع تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون [1] .

كما يمكن تعريفه على انه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى[2].

وللوصول لاتخاذ قرار منح القرض لابد من إتباع مجموعة من خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف في النهاية إلى الاختيار بين بديلين أما الموافقة على القرض أو لا وذلك لمواجهة مواقف معينة محتملة الوقوع مثل حالة عدم الوفاء أو في حالة عدم تسديد القرض في الوقت المحدد.[3]

مما سبق يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه عملية قائمة على وجود طرفين احدهما مانح للقرض وهو البنك والأخر مستفيد منه وهو العميل لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

الفرع الثاني :أهمية الائتمان المصرفي

نذكر منها ما يلي:[4]

- الزيادة في منح الائتمان المصرفي يعمل على زيادة حجم المعروض النقدي، مما يزيد في خلق فرص عمل، وزيادة القوة الشرائية، بالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

[1] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة ألاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن، ص58

[2] نبيل ذنون الصائغ، **الائتمان المصرفي**، الطبعة ألاولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2018، ص16

[3] الفضل مؤيد عبد الحسين، **نظريات اتخاذ القرارات**، الطبعة ألاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص18

[4] دليلة دادة، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص30

ونذكر أيضا:[1]

- يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات المختلفة، خاصة الصغيرة و الحديثة بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال راس المال من شخص لاخر أي واسطة للتبادل.
- لا يترتب على اقتراض المؤسسات من البنوك أي تدخل من قبلها في مجالس إدارة هذه الشركات والمساهمة في ملكيتها، و ذلك بالمقارنة مع الممولين الآخرين.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل الائتمان المصرفي

الفرع الأول: تتمثل أنواع الائتمان المصرفي فيما يلي :

أولا: حسب القطاع :

ينقسم إلى[2] :

- **الائتمان التجاري:** يمنح هذا النوع لتمويل العمليات التجارية الداخلية والخارجية، وغالبا مايكون بضمان البضائع المستوردة أو مستندات الشحن، يستخدم من قبل تجار الجملة والتجزئة لزيادة تجهيزاتهم أو مخزوناتهم وكذا تغطية حاجياتهم .
- **الائتمان الصناعي:** هو الائتمان الذي يطلبه أصحاب المصانع أو الحرفيين لغرض تغطية الدورة الصناعية وسد النقص الحاصل في رأس المال وكذا تمويل المشاريع.
- **الائتمان الزراعي:** يساهم هذا النوع في تنمية القطاع الزراعي وذلك بمساعدة المزارعين في تطوير إنتاجهم وزيادة محاصيلهم.
- **الائتمان العقاري:** يمنح لغرض تمويل شراء الأراضي أو العقارات أو بناء المساكن، تفضل بعض البنوك هذا النوع من الائتمان لان الأراضي والعقارات تتميز بقيمتها التصاعدية لذا تتمتع الضمانات بموثوقية عالية.

ثانيا : حسب مدة الائتمان ينقسم إلى[3]:

- **الائتمان قصير الأجل:** وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية .
- **الائتمان متوسط الأجل:** تتراوح مدة هذا الائتمان مابين السنة وخمس سنوات، يهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة .
- **الائتمان طويل الأجل:** وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويهدف في العادة إلى تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو بناء عقار أو إنشاء مشروع صناعي.

---

[1] شليق رابح، **اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019_2020، ص6_8

[2] نبيل ذنون الصائغ، مرجع سابق، ص49-50

[3] محمد كمال غفافة، **إدارة الائتمان المصرفي**، الطبعة ألاولى، اليازوري للنشر والتوزيع، 2022 ص25

ثالثا حسب النشاط:

تقسم الى[1]:

- قروض الاستغلال: هي تلك القروض التي تمنح لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال كالتموين، التخزين، الإنتاج، التوزيع والتي لا تتعدى السنة الواحدة، وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية، وتصنف القروض الممنوحة إلى صنفين أساسيين هما قروض الصندوق وقروض بالإمضاء وتجدر الإشارة إلى أن القروض بالإمضاء هي عبارة عن الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على التمويل من جهة أخرى، أي لا ينتج عن هذا النوع من القروض خروج فعلي للأموال أما قروض الصندوق تشمل الأنواع التالية :

أ.تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض تمنحها البنوك لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة الناجمة عن تأخر إيرادات العميل عن النفقات، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا حيث تكثر نفقات العميل نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال أو تسديده لفواتير حان أجلها.

ب. السحب على المكشوف: ويمنح لغرض الاستفادة من الظروف التي تتيحها السوق كشراء بعض السلع بكميات كبيرة نتيجة انخفاض أسعارها.

ت. تسبيقات على الفاتورة: هي قروض تمنحها البنوك لعملائها لمواجهة الحاجة إلى السيولة مقابل ضمان تسديد الفاتورة في وقت لاحق.

ث. تسبيقات على البضائع: وهي عبارة عن قروض يقدمها البنك لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل في البضائع، و ينبغي على البنك عند قيامه بتقديم هذه التسبيقات أن يقوم بفحص هذه البضاعة من حيث قيمتها، طبيعتها، مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

- قروض الاستثمار: وهي القروض التي تمنح لغرض تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسة وتدعيم طاقاتها الإنتاجية و غالبا ما تكون هذه القروض طويلة الأجل و لذلك لا تحبذ البنوك التجارية منحها.

-القروض الاستهلاكية: وهي قروض يقدمها البنك للأفراد وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الشخصي لهؤلاء الأفراد كشراء السيارات مثلا، ويتم سداد هذا النوع من القروض من دخل المقترض أو تصفية بعض ممتلكاته.

رابعا: حسب الضمان

ينقسم إلى:[2]

- قروض مضمونة :

أ. قروض بضمان شخصي : تمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على تعهد شخص أخر غير المقترض بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن ذلك.

---

[1] قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية**، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص أدارة مالية، جامعة قسنطينة02، 2013_2014، ص 09_13

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة**، رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة قسنطينة 20138_2014، ص5_6

ب. القروض بضمان عيني : قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو أوراق مالية، كمبيالات، واهم ما ينظر إليه البنك عند منحه لقرض مضمون هو ما يعرف بالهامش الذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان وقيمة القرض نفسه.

- القروض غير المضمونة : الأساس في عمل البنك انه لا يمنح قروض بدون ضمان إلا انه في بعض الأحيان يكتفي بوعد المقترض بالدفع، دون تقديم أي أصل عيني أو شخصي يمكنه الرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، ومثل ذلك أن يكون المتعامل معه من النوع الذي يقترض من البنك باستمرار فهو على اطلاع وعلم بمركزه المالي، وإمكانياته وقدراته على السداد.

خامسا: حسب نوع العملة الممنوح بها وطريقة السداد

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الائتمان المصرفي التي تقوم البنوك بمنحه للعملاء وهما الائتمان المصرفي الممنوح بالعملة المحلية؛ الائتمان المصرفي الممنوح بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، كما يمكن التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وفقا لأسلوب السداد المتفق عليه فهناك الائتمان المصرفي الذي يتم سداده دفعة واحدة نهائية، والذي يتم سداده على دفعات محددة التاريخ والمبالغ[1].

والشكل ادناه يوضح باختصار أنواع الائتمان المصرفي:

الشكل رقم 04:انواع الائتمان المصرفي

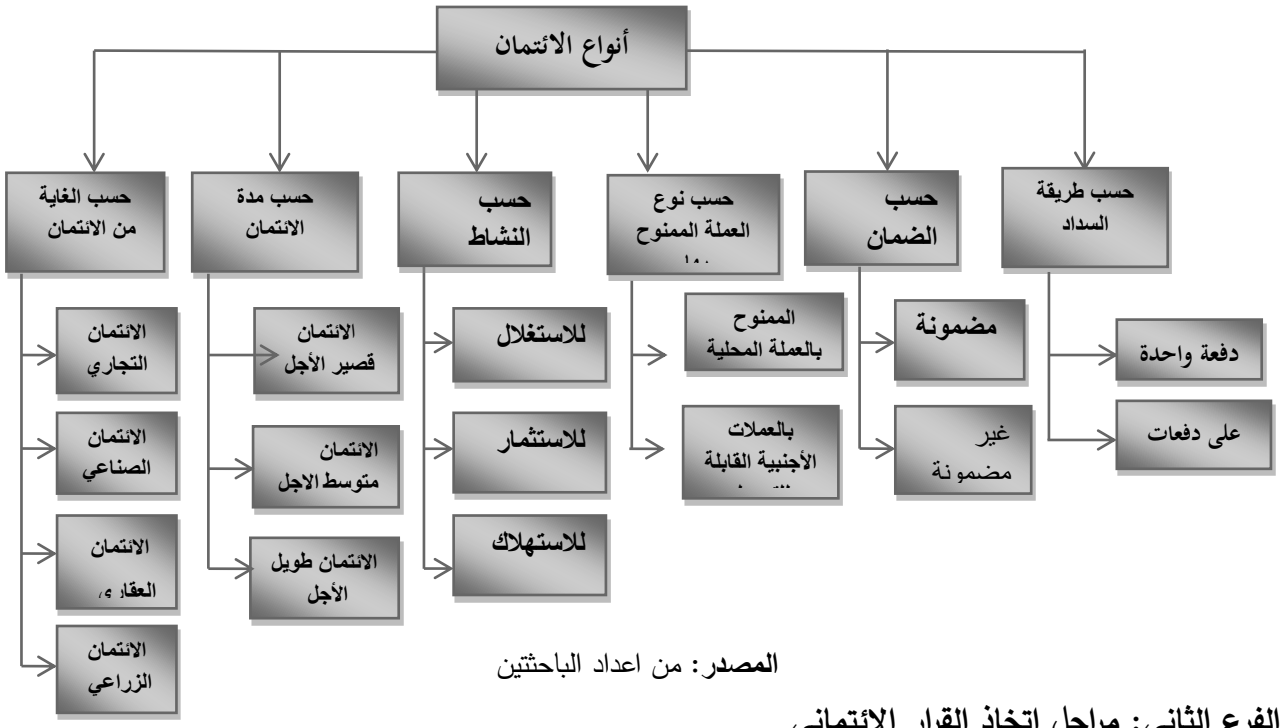

المصدر: من اعداد الباحثتين

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار الائتماني

من أجل اتخاذ القرار السليم تمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات ومراحل أهمها :[2]

1. **البحث عن فرص جذب العملاء:** يلعب التسويق المصرفي الدور المهم في كيفيات وطرق جذب العملاء.

[1] شليق رابح، مرجع سابق، ص23

[2] دليلة دادة ،مرجع سابق ،ص36

2. **تقديم طلب الائتمان:** وهي مرحلة تقديم الطلب من العميل وفق النموذج المصمم من طرف البنك، حيث أن هذا النموذج يجب أن يحتوي كافة التفاصيل والمعلومات الخاصة بالائتمان، مبلغه، نوعه، مدته، الغرض منه..إلخ.

3. **دراسة طلب الائتمان:** بعد تعبئة طلب الائتمان يقدم الطلب بقسم الائتمان لدراسته، وهذا من خلال دراسة كل من البعد الإداري والمالي للمؤسسة طالبة الائتمان.

4. **التفاوض مع العميل:** ويتناول التفاوض مع العميل حول حجم التمويل، مدته، الضمانات المطلوبة، ترتيبات سداده وسعر الفائدة.

5. **تحليل المركز المالي للعميل:** وذلك من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل حتى ثلاث سنوات .

6. **الاستعلام عن العميل:** ويقصد به الاستعلام الائتماني من خلال الاستفسار وجمع كافة المعلومات والبيانات عن العميل، وعلاقته مع البنك وعلاقته مع البنوك الأخرى.

7. **طلب الضمان التكميلي:**وهو الإجراء الذي يقدم من خلاله العميل ضماناته ومستنداته التي تثبت هذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات .

8. **اتخاذ قرار منح الائتمان:** وهي المرحلة التي تأتي على ضوء ما أسفرت عنه الدراسة المالية والاقتصادية لطلب الائتمان، حيث يقوم البنك بإعداد تقرير يتضمن كافة البيانات والمعلومات اللازمة، التي تمكن الإدارة من تكوين رأي واضح عن العميل طالب الائتمان، ومن ثم اتخاذ القرار السليم والمناسب بمنح الائتمان من عدمه .

9. **تنفيذ قرار منح الائتمان:** بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح الائتمان من السلطة الإدارية، يأخذ هذا القرار موضع التنفيذ.

10. **متابعة نشاط العميل المدين:** تمر عملية متابعة العميل بثلاث مراحل وهي:

- المتابعة قبل الصرف
- المتابعة أثناء الصرف
- المتابعة بعد الصرف كما أن متابعة القروض التي تم تقديمها يكون من أجل اكتشاف أي صعوبات محتملة في سداد أصل الائتمان وفوائده في مواعيد استحقاقها بما يسمح باتخاذ الإجراء.

والشكل الموالي يوضح هذه المراحل باختصار:

الشكل رقم 05:مراحل الائتمان المصرفي

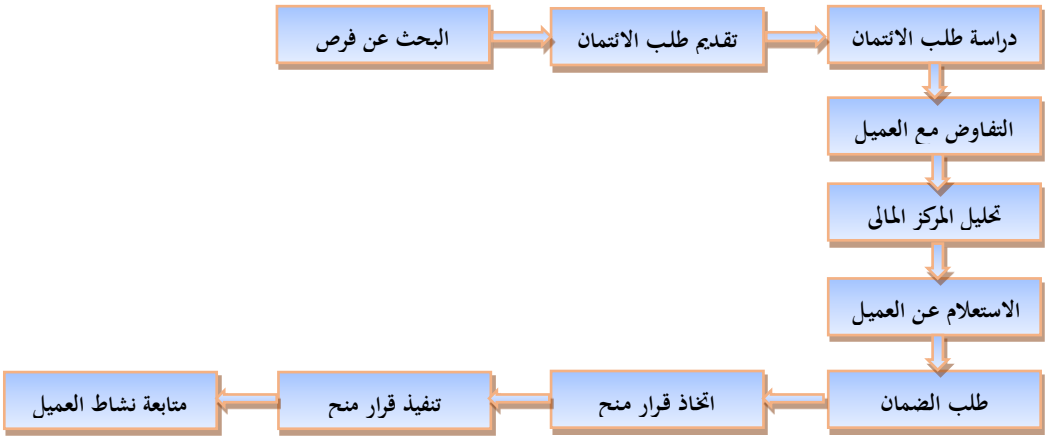

المصدر :من اعداد الباحثتين

وفي إطار هذه المراحل يلزم على موظفي الائتمان الاستناد إلى نموذج من النماذج المعروفة لمعايير منح الائتمان والتي تحلل مدى استحقاق المقترض للقرض المطلوب والعمل على تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وتوليد عائد أفضل ومن أهم هذه النماذج نموذج **منهج** 5C's[1]:

لقد جمع بعض الكتاب الركائز الأساسية لتحليل الائتمان بخمس ركائز يبدأ اسم كل واحد منها بحرف باللغة الانجليزية ولذالك أطلق عليها منهج أل5C's لتحليل الائتمان المطلوب وفيما يلي تفصيلات أكثر عنه:

يقوم البنك بتحميل خمسة أشياء عن المقترض جميعها تبدأ بحرف C باللغة الانجليزية وهي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 06:نموذج منهج ال 5C's

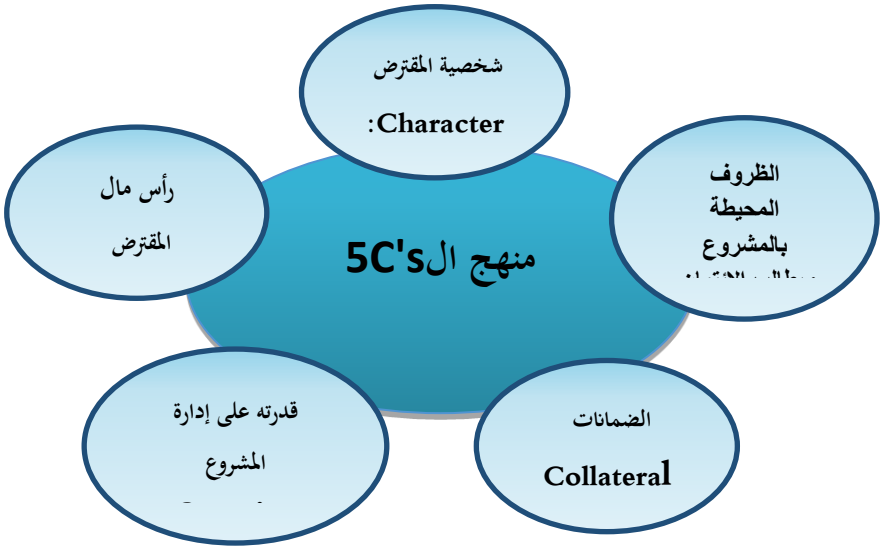

المصدر :من إعداد الباحثتين

شرح الشكل اعلاه:

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، ، 2006، ص224_225.

- **شخصية المقترضCharacter:** والمقصود بها أخلاقياته ومدى التزامه بالعقود ومدى تحليه بالصدق والأمانة.

- **رأس مال المقترضCapital:** والمقصود بها إمكانياته وقدراته واستقلاليته المالية، فكمما زادت كانت مخاطر منحه الائتمان أقل.

- **قدرته على إدارة المشروعCapacity:**والمقصود بها مدى طاقاته الفكرية والمعرفية والإدارية والمهنية و مدى قدرته على إدارة المشروع المطلوب تمويله بنجاح.

- **الضمانات Collateral** [1]:والمقصود بها الضمانات التي يمكن أن يقدمها لقاء الائتمان، فكلما كانت هذه الضمانات ذات قيمة ومواصفاتها ملائمة لمتطلبات الائتمان في البنك كانت مخاطر منحه الائتمان أقل.

- **الظروف المحيطة بالمشروع وبطالب الائتمان Condition**[2] :

والمقصود بها ظروف البلد الاقتصادية والسياسية التي تنعكس أثارها الايجابية أو السلبية على قدرة طالب الائتمان على السداد.

المطلب الثالث: شروط منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

الفرع الأول: مقومات وشروط منح الائتمان:

اولا: مقومات قرار منح الائتمان:

يمكن حصر هذه المقومات في الآتي[3]:

- منح الائتمان لصالح الزبون التي تتوافر لديه الجدارة الائتمانية؛
- يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط الزبون، وبما يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك؛
- تناسب قيمة الائتمان مع الغرض الصادر من أجله والمركز المالي والهيكل التمويلي للزبون ؛
- التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبط مباشرة بغرض استخدام الائتمان، وتحيط به درجات عالية من الثقة.

ثانيا: شروط منح الائتمان:

يقصد به القواعد والإجراءات والأساليب التي ستتبع في عملية منح الائتمان للزبون، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي[4] :

- حد الائتمان: يقصد به الحد الأقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أن يمنحه البنك للزبون؛
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة الزبون بتقديم رهونات لضمان مبلغ الائتمان؛
- أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان؛

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة ألاولى، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص148.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 225.

[3] عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، مصر،2002، ص 552.

[4] علي سعد محمد داود، **البنوك ومحافظ الاستثمار مدخل دعم اتخاذ القرار**، الطبعة ألاولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص32

- نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون التي تتفاوت عادة تبعا لطبيعة الائتمان ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب؛
- البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة من العوامل مترابطة ومتكاملة تأثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف والشكل التالي يبين مختلف هذه العوامل :

الشكل رقم 07:عوامل المؤثرة على القرار الائتماني

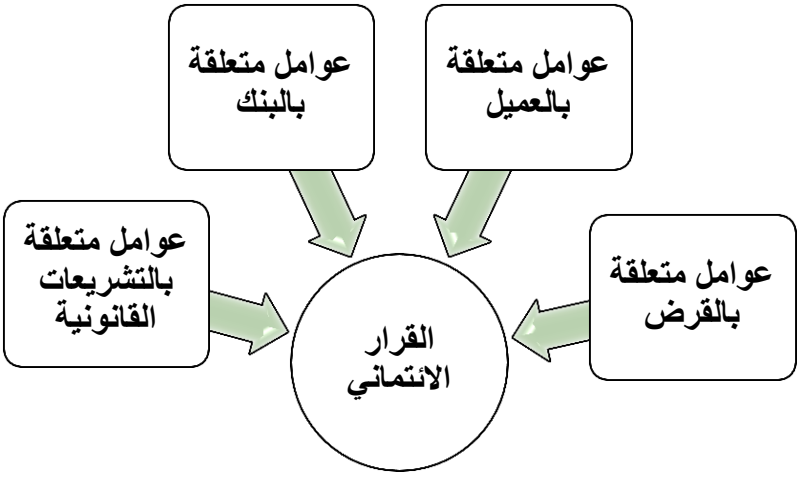

المصدر :من اعداد الباحثتين

من الشكل السابق يمكن استعراض مختلف العوامل المؤثرة على القرار الائتماني كما يلي[1]:

1- **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم كل من العوامل الشخصية ورأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة بتقييم مدى قدرة العميل على الحصول على الائتمان المطلوب وبالتالي اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2- **العوامل الخاصة بالبنك:** تشمل هذه العوامل :

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها؛
- نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها؛
- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة؛
- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

3- العوامل الخاصة بالقرض:

- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانياته؛
- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه؛

[1] حسين سمير عشيش، مرجع سابق، ص64-65

- طريقة السداد المتبعة؛
- نوع القرض المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها؛
- مبلغ القرض والذي له أهمية خالصة حيث انه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها.

4- **عوامل متعلقة بالتشريعات القانونية :** ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

المطلب الرابع : عرض وتحليل القوائم المالية المعتمدة في اتخاذ القرار الائتماني

الفرع الأول: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية (البنوك)، فهي تظهر المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقية لهذه القوائم تكمن في أنها تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المؤسسة .

وتتمثل هذه القوائم في :

جدول الميزانية: هي قائمة توضح المركز المالي لمؤسسة ما في تاريخ محدد، كما أنها تبين أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق مالكيه، وعادة ما يتم إعدادها بشكل سنوي.[1]

جدول حساب النتيجة: هي ملخص الإيرادات ونفقات المؤسسة خلال فترة مالية واحدة، وتسمى أيضا بقائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة المالية من خلال مقابلة إيرادات الفترة المالية مع نفقات نفس الفترة[2].

جدول التدفقات النقدية: هي عبارة عن كشف بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة، حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل.[3]

جدول تغيير الاموال الخاصة: عرفها النظام المحاسبي المالي بانها تشكل تحليلا للبيانات التي اثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[4].

قائمة الملاحق: عرفت على انها جدول ملحق لشرح الأعباء او النواتج الخاصة بالاعباء المالية تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية.[5]

---

[1] عهود عبد الحفيظ علي الحضاونة، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة ألاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص42

[2] فايز سليم حداد،**الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص 32

[3] فايز سليم حداد، المرجع نفسه، ص 40

[4] محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المال**ي، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزلئر، 2012 ،ص 59

[5] قسوم حنان، **اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم الماليةفي ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016، ص117.

الفرع الثاني: التحليل الائتماني للقوائم المالية

هناك عدة أدوات تستعمل في التحليل المالي للقوائم المالية منها: التحليل المقارن والتحليل بالنسب للقوائم المالية .

أولا: التحليل المقارن للقوائم المالية

التحليل بمقارنة القوائم المالية يعني المقارنة بمراكز مالية لسنوات سابقة، بهدف التعرف على التغيرات التي ظهرت في كل بند من بنود القوائم المالية، وبالتالي التعرف على مقدرة المؤسسة على الاستدانة، والحكم على مقدرتها على دفع ديونها، حيث تفيد هذه الطريقة من ملاحظة التغير في القوائم المالية من فترة لأخرى خلال عدة سنوات كما أن هذا التحليل يوضح مدى التقدم أو التدهور الذي حققته المؤسسة خلال فترات معينة.[1]

ويمكن إجراء التحليل المالي للقوائم المالية بشكل رأسي وبشكل أفقي :

أ. **التحليل الرأسي:** ويسمى أيضا التحليل العمودي يعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مؤوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة وذلك من خلال إعطاء الاجمالى الرقم 100%، وأهم ما يوفره هذا التحليل هو الأهمية النسبية للبنود التي تتكون منها القائمة،[2]

ب. **التحليل الأفقي:**جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحاصلة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى استقرار أو تراجع قد يحدث في تلك الفترة يعرف هذا التحليل بالديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن[3].

ثانيا: التحليل بالنسب للقوائم المالية

هذا التحليل يعني إيجاد علاقات ونسب بين البنود المكونة للقوائم المالية بعضها ببعض، من خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة لسنوات سابقة، وهي تفيد تفسير القوائم المالية والتعرف على المركز المالي لطالب الائتمان، إلا أنه تأخذ هذه النسب بحذر وموضوعية وتكون معبرة فعلا عن الواقع ومن بين هذه النسب نجد:

1. **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل[4].

---

[1] محمد الموفق أحمد عبد السلام، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص108

[2] مؤيد راضي خنضر، غسان فلاح مطرنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص94.

[3] مرجع نفسه، ص105.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص184.

2. **نسب النشاط:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في إدارة واستخدام الموجودات التي لديها(المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح[1].

3. **نسب الربحية:** تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح من خلال نشاطاتها[2] .

4. **نسب المديونية:** تهدف هذه النسب الى التعرف على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها طويلة الأجل المتمثلة[3].

5. **نسب المردودية المالية والرفع المالي:** يقيس الرفع المالي الأثر الايجابي أو السلبي للمؤسسة على مردوديتها المالية ،وفي استطاعة المؤسسة تحسين موردوديتها المالية بالاستعمال الديون شرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر[4].

6. **نسب السوق:** تخدم هذه النسبة محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين [5].

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع أثر المعلومة المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به،إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بياناتها لدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول :الرسائل الجامعية باللغة العربية

اولا: دراسة أسامة محمود موسى

بعنوان"**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة،السنة الدراسية1431هـ 2010–م

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، استخدام برنامج التحليل الأحصائي SPSS لتحليل البيانات وتفسيرها، وقد خلصت بأن البنوك تقوم باعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الأيرادية وبالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية وتوصلت الى ان هناك بنوك

[1] اسعد جمين العلي، **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة ألاولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص83.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة ألاولى، sme financialفلسطين، 2008 ص44.

[3] مرجع نفسه، ص53.

[4] جمال معنوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الماليSCF**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2الجزائر، العدد،2017، ص83.

[5] محمد كمال عفانة، مرجع سابق، ص37.

التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان وذلك لعدم وثوقها في القوائم المقدمة، أو أن المعلومات المحاسبية غير متاحة، أو غير كافية.

ثانيا: دراسة أحمد ميلي سامية

بعنوان "**أثر إستخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية** "، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر،2017:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر استخدام اساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية ومن اجل ذلك تم تصميم استبيان وتوزيعه على 22 بنك وقد توصلتالباحثتينة في دراستها الى مجموعة نتائج اهمها: تؤثر القوائم المالية المدققة ايجابيا في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية ويؤثر استخدام اسلوب التحليل المالي ايجابيا في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية كما انه يؤثر استخدام اسلوب التدقيق ايجابيا في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية

ثالثا: دراسة دليلة دادا

بعنوان **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة بالجزائر دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الدراسية2018-2019

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك وإبراز فعالية صدق وشفافية القوائم المالية لطالبي الائتمان في التقليل من المخاطر البنكي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان تعتبر أهم الأدوات في التحليل المالية ومن أهم الأسس التي يستند إليها اتخاذ قرار منح الائتمان، كما يؤدي سوء استخداها إلى ارتفاع الديون المتعثرة، و زيادة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك.

رابعا: دراسة لؤي بدارين

بعنوان"**العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطيني**".رسالة ماجستير،تخصص إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل فلسطين ،السنة الدراسية 2019 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار لائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية من خلال تحديد دور كل عامل في اتخاذ القرار الائتماني ومن خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بواسطة الأستبانة، تم التوصل إلى أن هناك دور وأهمية للعوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، إذ جاء المتغير الثالث النمط السياسة الائتمانية للبنك في المركز الأول، يليه في ذلك المتغير الأول وهو "المؤشرات المالية للعميل" في المركز الثاني، في حين جاء المتغير الثاني" السمات الشخصية للعميل" في المركز الثالث.

المطلب الثاني : الدراسات باللغات الأجنبية

تمثلت أهم الدراسات السابقة باللغات الأجنبية فيما يلي

1-Danos,and others,**The use of accounting information in a bank lending decisions,accounting organization and society,vol 14,n°03,pp235-246,1989**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المعلومات المحاسبية في تنفيذ عملية الإقراض، وتشير النتائج إلى أن موظف التسهيلات في قسم القروض قد يصل إلى مستوى عال من الثقة لمنح القروض في مرحلة متقدمة في حال توفرت له المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة، وأثناء تنفيذ عملية الإقراض فإن المعلومات المحاسبية وغيرها قد تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان بمنح القروض، وبناء عليه كلما كانت المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب فإن المؤسسة المصرفية تكون قادرة على اتخاذ قرار منح القرض الائتماني أو عدمه بناءا على هذه القاعدة من المعلومات المحاسبية هذه المتوفرة.

2-Daniela Feschijan,**Analysis of the credit worthiness of bank loan applicants economie organization,economies and organization,vol 05,n°03,pp273-280, 2008.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الجدارة الائتمانية التي هي غاية في الأهمية عند اتخاذ قرارات منح القروض، وأكدالباحثتين من خلال هذه الدراسة انه يمكن استخدام المعلومات المحاسبية عند تحليل الجدارة الائتمانية فقد أشار إلى مجموعة من المعلومات المحاسبية اللازمة لاحتياجات الائتمان أهمها الميزانية المالية وجدول حساب النتائج جدول التدفقات النقدية وجدول التغيرات في حقوق المساهمين وفي الأخير توصلالباحثتين إلى أن الهدف الأساسي من تحليل الائتمان هو توفر المعلومات الكافية حول تعهد الائتمان ومستوى المخاطر واعتماد التدابير الكافية للحماية من المخاطر.

3-Véronique Rougès "**Influence des Information Comptables sur les Crédit Bancaire aux Entreprises", la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Feb 2010, Strasbourg, France.**

هدفت هذه الدراسة لمحاولة معرفة تاثير المعلومات المحاسبية في قرار منح القروض في احد البنوك الفرنسية، واعتمدالباحثتين في هذه الدراسة على دراسة 161 ملف ائتماني في بنك تجاري فرنسي وفحص الوثائق المحاسبية وغيرها، توصلت الدراسة الى اعتماد البنك بدرجة اولى على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات و على الضمانات الشخصية للعميل بعد المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الائتماني كما أن مؤشر السيولة النقدية يساعد البنك على التقليل كمن مخاطر الائتمان.

4-miia karilaine,**usefulness of financinal accounting information in commercial lending, business administration,master thesis 30 ECTS,karlstad university,2014:**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى احتمال استخدام المصارف التجارية السويدية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الائتمانية، وكان الهدف من وراء هذه الدراسة هو التحقق من استخدام الدائنين للمعلومة المحاسبية واهم مصادرها، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدالباحثتين على استبيان الكتروني موجه ل18 مدير فرع الذين يعملون في اكبر المصارف التجارية في السويد، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان المعلومات المحاسبية هي مصدر للمعلومات والإقراض التجاري كما ان المصارف التجارية في السويد تركز على معلومات حول تفاصيل الربح والخسارة وتفاصيل أصول العميل.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

اوجه التشابه: هدفت مجموعة من الدراسات إلى معرفة دور مدى اعتماد البنوك على المعلومة المحاسبية في تحليلاتها الائتمانية، بالاضافة إلى توضيح اهمية التحليل المالي بواسطة مجموعة من النسب والمؤشرات، حيث اتضح أن الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والمتمثل في ابراز فعالية المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما ان هناك اتفاق من حيث عينة الدراسة المختارة فمعظم الدراسات ركزت دراستها على البنوك التجارية وكل دراسة اختارت العينة المناسبة لها من اجل الوصول إلى النتائج.

اوجه الاختلاف: تبين ان كل دراسة مختلفة عن الاخرى في الاشكالية المطروحة فكل دراسة انطلقت من مشكلة رئيسية مختلفة عن الاخرى، فقد تناولت بعض الدراسات موضوع قرار منح الائتمان من نواحي عدة، فمنها من ركزت دراستها على دور الافصاح في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان وهذا في دراسة " دليلة دادة"، والبعض الاخر تطرق إلى العوامل المحددة لقرار منح الائتمان وذلك في دراسة "لؤي بدارين" كما نجد البعض الاخر ركز على اثر استخدام اساليب المعاينة في التدقيق في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية كما هو الحال في دراسة "احمد ميلي سامية" كما تناولت دراسة "daniala feschijan" متغير الجدارة الائتمانية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

كما نجد الاختلاف في طريقة معالجة البيانات فاغلبها اعتمدت على برنامج "spss"، ومنها من استخدم اسلوب المقابلة وبرنامج تحليل البيانات الكيفية" nvivo12" وهذا في دراسة "دليلة دادة" .

خلاصة الفصل الأول

اتضح من خلال هذا الفصل أن للمعلومة المحاسبية دور كبير في اتخاذ القرار الائتماني وذلك من مساعدة المحللين الائتمانيين في ترشيد قراراتهم والتوصل في الأخير إلى القرار السليم .

وللتفصيل أكثر في الموضوع حاولنا تسليط الضوء على أساسيات المعلومة المحاسبية بداية بتعريفها وصولا إلى أنواعها ومصادرها مرورا بخصائصها وأهميتها، ولإبراز أثر المعلومة المحاسبية في ترشيد القرار الائتماني لابد من التعرف على الائتمان المصرفي من خلال التطرق لأهم المراحل التي يمر بها وجملة الشروط الواجب توفرها في العميل من أجل الاستفادة منه بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وفي النهاية اشرنا للدراسات السابقة للإلمام أكثر بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج

تمهيد:

تمارس البنوك العديد من الوظائف والأنشطة كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الدولة، ورغم تعدد و تنوع هذه الوظائف و هذه الأنشطة، إلا أن وظيفة منح القروض تعتبر الوظيفة الأكثر أهمية لأنها تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات البنك و ذلك مهما تعددت و تنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، لذلك نجد أن البنوك عادة ما تطلب من عملائها عند طلب الحصول على قروض تقديم مجموعة من المعلومات المالية و غير المالية يتم إخضاعها للدراسة و التحليل من قبل مسؤولي الائتمان، ونظرا لدور المعلومة المحاسبية في ترشيد قرار منح القروض، وقصد الوقوف على حقيقة وواقع هذا الدور ارتأينا في هذا الفصل إلى إجراء دراسة ميدانية في إحدى البنوك التجارية الجزائرية وهو بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج، حيث سنقوم بدراسة عملية منح قرض في هذه الوكالة قصد التعرف على الإجراءات و الخطوات المعتمدة في دراسة طلبات القروض المقدمة وتوضيح مدى مساهمة المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار منح القروض في هذا البنك .

وللإلمام أكثر بهذا الجانب سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية bdl

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض الاستغلال

المبحث الأول: ماهية بنك التنمية المحلية

في إطار سعي البنوك الجزائرية في مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الصيرفة يعتبر بنك التنمية المحلية من البنوك التي طورت من إستراتيجيتها، حيث يلعب بنك التنمية المحلية كغيره من المؤسسات المصرفية دورا هاما في إنعاش الاقتصاد الوطني، فهو يعمل على تقديم وتطوير خدمات جديدة لم تكن تلقى الاهتمام في البنوك الأخرى، وفي هذا المبحث سنقوم بتقديم لمحة عامة عن البنك التنمية ثم تسليط الضوء على إحدى الوكالات التابعة له و المتواجدة على مستوى ولاية برج بوعريريج، حيث قمنا بإجراء تربص في هذه الوكالة قصد التعرف أكثر على طبيعة النشاط الائتماني للبنك من حيث أنواع القروض الممنوحة و من حيث الخطوات و الإجراءات المعمول بها في دراسة ملفات طلبات القروض.

المطلب الأول : لمحة عامة عن بنك التنمية المحلية bdl

أولا: التعريف بالوكالة

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانييها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات، يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطة العمومية[1].

تم تدشين بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج في سنة 1986 من طرف والي الولاية ويقع في وسط مدينة برج بوعريريج محاذي لسوق الأسبوعي، حيث جهز بأحدث الوسائل العصرية للجانب التسيير كالحاسوب وآلات العد الالكترونية، عدد العمال يزيد وينقص حسب متطلبات الوكالة وهو حاليا 18عامل، نشأت هذه الوكالة في إطار البرنامج المسطر من طرف بنك التنمية المحلية الذي يسعى في إستراتجيته إلى التقرب من المواطن من خلال توسيع شبكته التجارية عبر الوطن و لتنمية وتلبية طلبات التمويل المشاريع المحلية .

الرقم الخاص بالوكالة 329

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة

تقوم وكالة بنك التنمية المحلية بتنظيم و تسيير أعمالها من خلال هيكل تنظيمي يساعدها في تنظيم علاقاتها و تبادل المعلومات بين مختلف المصالح و الأقسام في الوكالة .

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

[1] https://bdl.projets.laticode.com le: 20_05_2024 /11:15 GMT+1

الشكل رقم08 : الهيكل التنظيمي لوكالة بنك التنمية المحلية برج بوعريريج

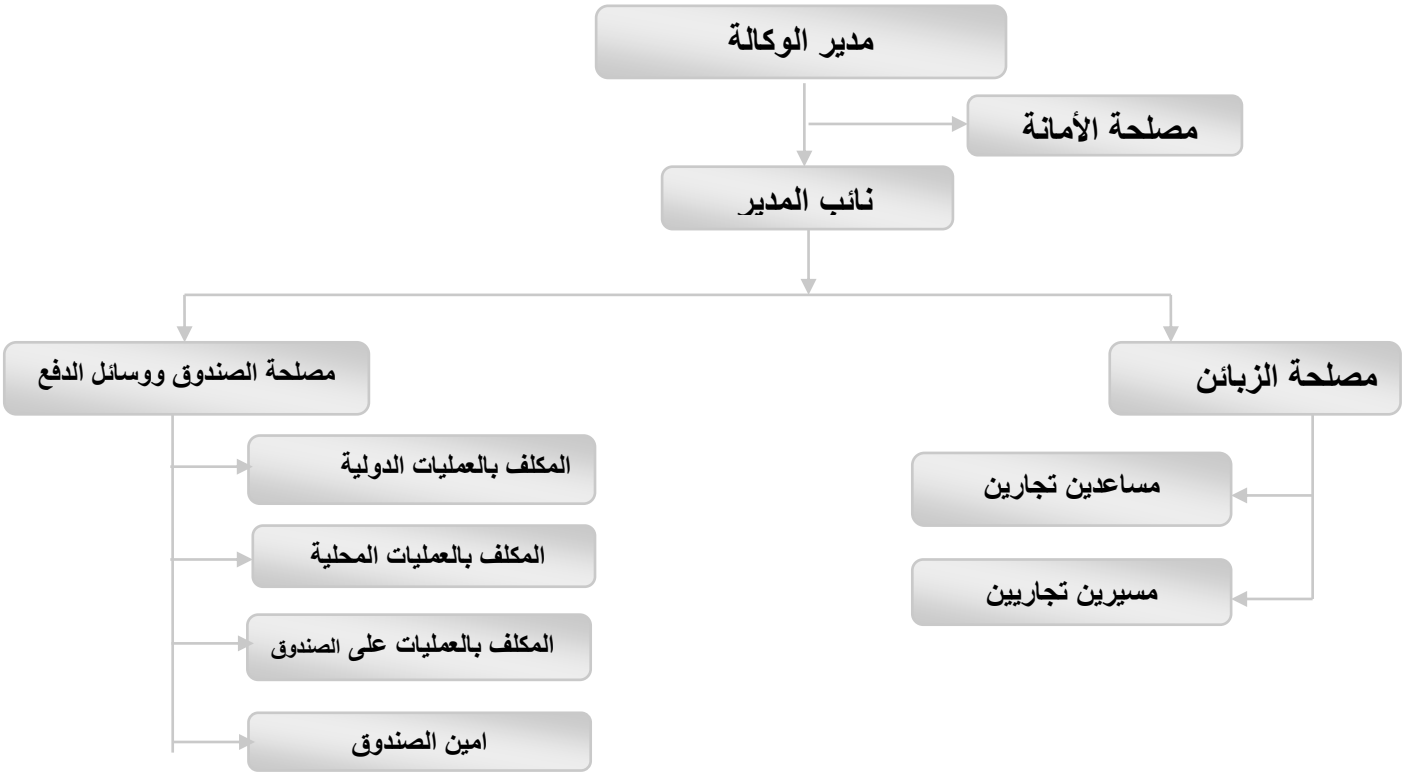

المصدر:معلومات مقدمة من طرف الوكالة

- **مدير الوكالة:** مكلف بالقواعد الإستراتيجية للبنك والقواعد المثلى والفعالة للوظائف والمهام ويعمل بكل قدرته على تحقيق المهام الموكلة له من الإدارة العامة.
  - يسهرعلى تطبيق الإستراتيجية التجارية للبنك وسياستها الإئتمانية
  - يمثل البنك لدى المؤسسات والسلطات المحلية
  - ترقية منتجات وخدمات البنك
  - يبطرح انشغالات البنك لدى المديرية العامة
- **مصلحة الامانة:** تقوم بتسجيل وتنظيم كل من البريد الوارد والصادر إلى البنك والقيام بكامل أنواع السكريتارية بصفة عامة
- **نائب المدير:** يقدم نائب المدير العام المساعدة للمدير العام ومما لاشك فيه هو اليد اليمنى للمديرفهو يمثله ويقوم بمهامه أثناء غيابه ويعمل وفق التعليمات التي يتلقاها من المدير كما يبلغه بكل مايحصل في الوكالة في شكل تقارير كتابية أو شفهية عن سير العمليات البنكية .
- **مسيرين التجاريين: من مهامه**
  - استقبال الزبائن وفتح الحسابات وتطوير العلاقة التجارية.
  - يقوم ببيع منتجات البنك.
  - يدرس ملفات القروض ويقوم بالزيارات الميدانية,

- عرض ملفات القروض على لجنة القرض لاتخاذ القرار.
- يتابع ويسير ملفات القرض ويراقب العمليات التي يقوم بها المساعد تجاري.

▪ **مصلحة الصندوق:** تقوم بكل العمليات المصرفية فيما يخص الدفع والسحب وهيا خاصة بكل الفئات سواء تعلق الأمر بالخواص أوالقطاعات التابعة للدولة ومن المهام الرئيسية التي تقوم بها مصلحةالصندوق:

- يستقبل الزبائن
- يسهر على تنفيذ طلباتهم
- معالجة جميع العمليات المتعلقة بالدينار الجزائري والعملة الصعبة حيث تتم هذه العملية في ظل توفر السيولة النقدية كما يقوم بتسيير خزينة الوكالة ومعالجة عملياتها المالية
- يراقب نشاط العملاء الذين تحت تصرفهم والتأكد من مصداقية الوثائق المقدمة من طرف الزبائن
- يسلم دفاتر الصكوك والرقم السري

وتندرج تحت هذه المصلحة كل من:

- **أمين الصندوق:** يستقبل ايداع الأموال وتقديم أموال عند الطلب المكلف بالعمليات المحلية
- **مكلف بالعمليات المحلية:** يقوم بصرف الشيكات بالعملة الوطنية وضخ وسحب الأموال المودعة لدى أمين الصندوق في الحساب
- **مكلف بالعمليات الدولية:** مكلف بتسيير الملفات التجارة الخارجية التصدير والإستيراد

ثالثا: خصائص بنك التنمية المحلية

-بنك عمومي يقوم بتمويل مختلف العمليات الاقتصادي؛

-يعمل على تمويل القطاعات الإنتاجية بنسبة كبيرة؛

-يقدم قروض وتسهيلات بالنسبة للصناعات الإنتاجية والتحويل؛

-يقوم بتقديم التمويلات المتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة للمشاريع المصغرة والمتوسطة؛

-منح القروض الاستهلاكية للأشخاص من اجل اقتناء سكنات وسيارات وأجهزة مختلفة؛

رابعا: مهام بنك التنمية المحلية

يمكن تلخيص الوظائف الأساسية لبنك التنمية المحلية في جمع رؤوس الأموال وهذا وفقا للأنظمة السارية والمعمول بها، ومن أهم العمليات التي يقوم بها هذا البنك هي :

- فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وجلب الودائع تحت الطلب ،الودائع لاجل والودائع الادخارية؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منح القروض قصيرة الاجل فيما يخص تمويل عمليات الاستغلال وتقديم قروض طويلة ومتوسطة الاجل لتمويل الاستثمار وذلك الاشخاص الطبيعين والمعنويين افراد او مؤسسات الذين يمارسون نشاطات اقتصادية معينة؛

- تطوير كل العمليات المتعلقة بالقروض الاستثمارية والرهن والضمانات عليها والتكفل بها لاسما فيما يتعلق بالتمويل طويل الاجل ومبالغه الضخمة؛

- تمويل في حدود نشاطه ومهامه العمليات التجارية وخصم وشراء السندات التجارية والقيم الصادرة من الخزينة العمومية؛

- يولي الاهتمام بالعمليات المصرفية في مجال التجارة الخارجية والتحويل الفوري للنقد الاجنبي من بيع وشراء العملات الاجنبية وعمليات الصرف،فتح حسابات بالعملة الاجنبية؛

المطلب الثاني : القروض الممنوحة من طرف الوكالة :

تقدم وكالة البنك التنمية المحلية العديد من القروض و وهي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم09 : القروض الممنوحة من طرف الوكالة

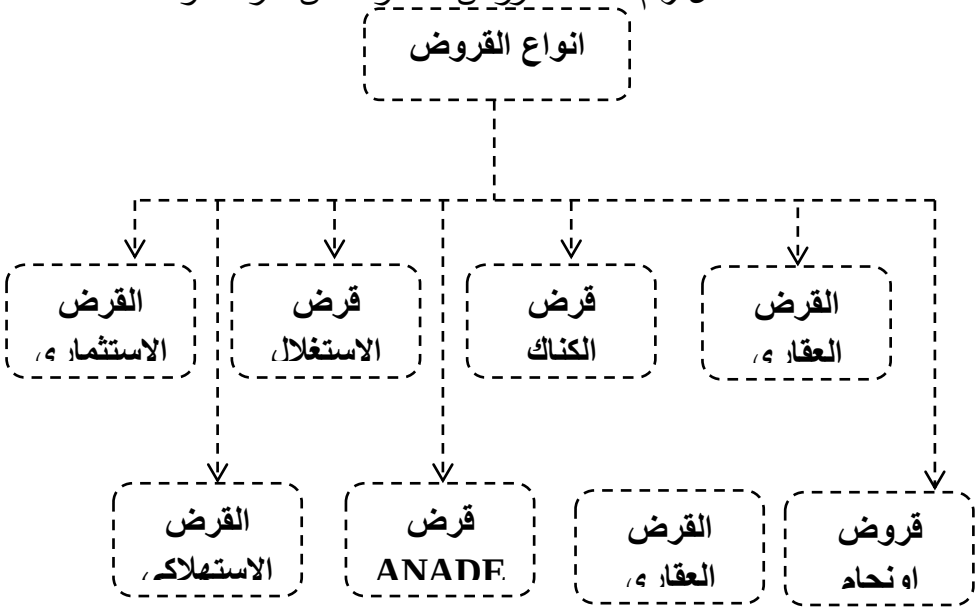

المصدر: من اعداد الباحثتين

شرح كل نوع من القروض الموضحة في الشكل أعلاه[1]:

- **القرض الاستثماري:** يقدم هذا القرض لغرض الاستثمار ويتميز بدرجة عالية من المخاطر، لذا غالبا ما يلجأ له المستثمرون أصحاب الخبرة، يمنحها البنك لغرض تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات و تدعيم طاقاتها الإنتاجية (المباني، الأراضي، الآلات والتجهيزات الفنية)، يتم تحديد قيمته حسب قدرات صاحب المشروع في تسديد القرض و حسب قيمة المشروع، كما أن البنك يضمن مهلة للمعالجة تقدر ب30 يوما كحد أقصى و مدة تسديد هذا نوع من القروض تتراوح ما بين ثلاثة إلى سبعة سنوات، مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الذي تمارسونه تتراوح مدتها من ستة أشهر 06 إلى 36 شهر، وفي فترة زمنية تتراوح ما بين ستة أشهر (06) إلى

[1] https://www.bdl.dz le:20_05_2024 / 16:25 GMT+1

ثلاثة سنوات يمكن الموافقة عليها مع نسبة فائدة تحدد من طرف البنك حاليا تصل إلى 3.5 %، أما ولايات الجنوب فتستفيد من نسبة فائدة مخفضة تقدر ب 3%.

- **القرض الاستهلاكي:** هو قرض يتم بعقد صريح أو ضمني يقوم بموجبه البنك بتقديم بعض السلع الاستهلاكية إلى المقترض، بحيث يتعين على هذا الأخير على ان يعيد السلع بنفس الكمية خلال فترة محددة كما يتراوح المبلغ المالي الخاص بالقرض الاستهلاكي ما بين 000 50 و 000 1500 دينار جزائري ،يسدد في مدة زمنية تقدر بثلاثة (03) إلى ستين (60) شهرا.ويتم الدفع بطريقة منتظمة، مرة واحدة في الشهر يتم اقتطاع المبلغ المالي مباشرة من حساب، يمكن أن يمول هذا القرض المعدات الالكترومنزلية واجهزة الذكية، معدات تنظيف السيارة، معدات الأشغال العمومية (الرخام و الرمل و الإسمنت)...الخ
- **قرض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز السنة موجهة إلى عملية الاستغلال مثل شراء مواد أولية أو تغطية بعض النفقات وتسمى كذلك بقروض الخزينة، مدته لا تتعدى 24 شهرا مع نسبة فائدة تصل إلى 8.5% بالنسبة للقروض المباشرة، كما تحدد قيمة القرض حسب احتياجات المؤسسات و قدرتها علي التسديد، و تحدد أيضا حسب البيان السنوي لخزينة المؤسسة .
- **القرض العقاري للخواص:** يعرف على انه مختلف العمليات المالية التي تهدف إلى تمويل الأشغال والأعمال والنشاطات التي ترد على الأملاك العقارية، يمكن ان يستفيد من القرض العقاري للخواص كل مواطن يتراوح سنه ما بين 19 و 75 سنة وله دخل شهري ثابت حيث يمكن أن يصل مبلغ القرض إلى 90٪ من المبلغ الإجمالي للملكية المراد اقتنائها أو الأعمال المراد إنجازها، يسدد مبلغ القرض من خلال الاقتطاع المباشر من حساب البنكي على مدى فترة تصل إلى 35 سنة مع نسبة الفائدة 06.25% كأعلى حد.
- **القرض العقاري تهيئة:** هو قرض مخصص لتمويل أشغال تهيئة الأماكن المخصصة للسكن أو أشغال اللمسات الأخيرة للمساكن الجماعية أو الفردية يستفيد من هذا القرض أي شخص طبيعي يتراوح عمره بين 19 و 75 سنة، يمكن أن يغطي المبلغ الممنوح لهذا القرض ما يصل إلى 90٪ من التكلفة الإجمالية لأعمال التهيئة التي تريد القيام بها .
- **قرض ANADE:** هو قرض متوسط المدى مخصص لتمويل مشاريع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب أصحاب المشاريع في إطار جهاز أناد، يمكن لصاحب المشروع طلب مبلغ قرض مالي يصل حتى إلى عشرة مليون دينار جزائري (10.000.000 دينار جزائري)، لكل الحالات إنشاء مؤسسة أو توسعته، **ي**سديد القرض مرة واحدة كل ستة أشهر لمدة تتراوح ما بين ثمانية (08) سنوات، مع ثلاثة سنوات معفية من التسديد.
- **قرض الكناك CNAC:** قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو قرض متوسط المدى يهدف إلى تمويل إنشاء نشاط من طرف أصحاب المشاريع لبطّالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و55 عامًا، حيث يمكن لصاحب المشروع طلب الحصول على مبلغ يصل إلى عشرة ملايين دينار جزائري (100.000.000دينار جزائري)

من أجل إنشاء أو توسعة شركة مع نسبة فائدة تصل إلى 6.75 % مدعم ب 100 %، كما يسديد هذا القرض في مدة(8 سنوات) ابتداء من السنة الرابعة من تاريخ الحصول على القرض .

- **قروض اونجامANGEM:** المبلغ الأقصى للاستثمار في هده الصيغة لا يمكن أن يتعدى مليون (01) دينار جزائر والمدة الزمنية للقرض هي ثمانية (08) سنوات، مع ثلاثة سنوات معفية من التسديد، يتم تسديد القرض كل ستة أشهر بالتقسيط مع نسبة الفائدة تصل إلى 6.5 بالمائة من 100 بالمائة.

المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان المعتمدة من طرف الوكالة

الفرع الأول: الدراسة الأولية لطلب القرض

اولا: تكوين وتحضير الملف

إن طلب قرض يستهل بفتح حساب بنكي للعميل والذي تمت دراسة مخاطره الائتمانية مسبقا كما يرتكز على مجموعة من الوثائق والمعلومات التي يقدمها العميل والتي تتضمن معلومات كاملة ودقيقة تحضى باهتمام البنك وتشمل كل من الوثائق الادارية والجبائية والمحاسبية، كما تختلف هذه الوثائق باختلاف نوع القرض الممنوح.

ثانيا: التحقق من الملف

بعد تقديم يقوم البنك بعملية الفحص الدقيق للملف وذلك للتأكد من توفر جميل المعلومات والوثائق اللازمة ودراسة الملف من الجانب القانوني والاقتصادي وذلك لمعرفة نوع المؤسسة وتاريخ إنشائها، عدد المساهمين فيها، نسب مساهمتهم، عدد المسيرين ومؤهلاتهم، أهم العملاء والموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة،حصتها السوقية ومختلف وسائل الاستغلال من أراضي ومعدات وغيرها إضافة إلى الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة، كما يقوم البنك بالتحري عن معاملات المؤسسة مع البنوك الأخرى.

وللتأكد من صحة هذه المعلومة يقوم البنك بزيارة ميدانية للمؤسسة طالبة القرض.

الفرع الثاني: الدراسة المالية لملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل وتكوين الملف والتأكد من صحة جميع المعلومات تتم عملية الدراسة المالية من خلال تشخيص البنك للوضعية المالية للعميل وتقدير جدارته الائتمانية بناءا على القوائم المالية المقدمة المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج المقدرة والفعلية والتي يتم تحليلها بواسطة جملة من المؤشرات والنسب المالية والتي من شأنها أن تساعد البنك في اتخاذ القرار.

الفرع الثالث: اتخاذ القرار

بعد الانتهاء من دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه الاقتصادية والقانونية والمالية يقوم المحلل الائتماني بإعداد تقرير يوضح فيه أهم النتائج نذكر منها:

- معلومات خاصة بالمؤسسة والنشاط الذي تمارسه.

-مبلغ القرض وسبب طلبه والغاية من استعماله.

-نتائج التحليل المالي للمؤسسة.

-الضمانات المقدمة للحصول على القرض.

-درجة المخاطر المحيطة بالقرض.

-القرار المقترح من طرف المحلل.

هذه النتائج يتم عرضها على احد الجهات المختصة والتي تاخذ بعين الاعتبار قيمة القرض وطبيعته التالية:

-الوكالة المحلية التي تقوم باتخاذ القرار مباشرة ما لم يتجاوز القرض هذا السقف المحدد .

-المديرية الجهوية يتم اتخاذ القرار من طرف المديرية الجهوية في حال تجاوز قيمة القرض السقف المحدد الخاص بالوكالة مع الأخذ بعين الاعتبار رأي الوكالة.

- المديرية العامة في حالة تجاوز قيمة القرض سقف الوكالة والمديرية الجهوية يتم اتخاذ القرار من طرف المديرية العامة المتواجدة في الجزائر العاصمة مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المديرية الجهوية ورأي الوكالة.

المبحث الثاني :دراسة حالة منح قرض الاستغلال

تسعى البنوك إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة وذلك قصد نيل ثقة عملائها وكسب احترامهم وتحسين نوع الخدمة المقدمة في مجال القروض، كما ان عملية اتخاذ قرار منح الائتمان في البنك التنمية المحلية لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل و الخطوات وقصد توضيحها بشكل أكثر، قمنا بإجراء دراسة لإحدى طلبات القروض المقدمة لدى هذه الوكالة و المتمثل في طلب قرض استغلال.

المطلب الأول: الدراسة الأولية لملف القرض:

يقدم المقترض طلبا للحصول على قرض الاستغلال الى البنك ويقوم هذا الأخير بدراسة الملف دراسة دقيقة تفصيلة للتحقق منه وفي هذا السياق سيتم تقديم حالة دراسة لإحدى المؤسسات الجزائرية الصناعية ترغب في الحصول على قرض الاستغلال.

الفرع الأول: تكوين وتحضير الملف

تقدمت المؤسسة الصناعية بطلب تمويل من بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج وذلك لسد حاجياتها حيث قامت بتقديم طلب الحصول على قرض استغلال بقيمة 15000000 دج والمتمثل في سحب على المكشوف كما قامت بتقديم الملف الذي يشمل الوثائق التالية :

1. **الوثائق الإدارية والقانونية :**

- شهادة ميلاد أصلية.
-نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
-شهادة إقامة.
-رقم التعريف الجبائي.
-نسخة من السجل التجاري.
-مستخرج الضرائب
-طلب خطي مقدم من طرف العميل يشرح موضوع القرض .
-شهادة ترخيص لبعض الأنشطة الممارسة من قبل المؤسسة مثل محطة الخدمات.
-شهادة التصنيف المهني سارية المفعول للشركات.
-نسخة من القانون الأساسي مصادق عليها للشخص الاعتباري .
-المؤهلات والخبرة المهنية للمدير.
-برنامج الاسترداد الربع سنوي للمؤسسات التي تقوم بعمليات خارجية.
-نسخة من السجل التجاري
-بيان تفصيلي مؤرخ موقع من طرف المؤسسة للمحزونات والزبائن حسب عمرها .

2. الوثائق المحاسبية:

-الميزانية وجدول حساب النتائج لثلاث سنوات سابقة ممضية من طرف مدير المؤسسة إذا كانت قديمة النشأة، أما إذا كانت المؤسسة حديثة النشأة يقدم العميل قوائم مالية فعلية للفترة الممارس فيها النشاط على أن تكون مختومة من قبل إدارة الضرائب.

-الميزانية وجدول حساب النتائج التقديري للسنة الموالية.

-جدول الخزينة التقديري.

-تقرير خبرة على الرهونات والعقارات المقترحة كضمان.

-تقرير محافظ الحسابات المتعلق بالنشاطات الأخيرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم التي يتجاوز رقم أعمالها 10000000دج.

الفرع الثاني: التحقق من الملف

بعد استلام ملف طلب القرض من طرف البنك والتأكد من شمولية وسلامة الوثائق التي يتكون منها قام البنك باجراء دراسة لهذا الملف استنادا للمعلومات التي جاء بها العميل، تتم عملية الدراسة القانونية والاقتصادية على النحو التالي:

-اسم المؤسسة xxx، رقمها التسلسلي xxx، رأس مالها xxx، عنوانها ولاية برج بوعريريج، تاريخ بداية النشاط 2003 .شكلها القانوني شركة ذات مسؤولية محدودة، نشاطها صناعة مواد البناء، عدد المساهمين فيها 04، الضمنات المقدمة للبنك قيمة القرض المطلوب 000 000 15 دج ، طبيعة القرض المطلوب قرض استغلالي، الغرض من القرض تطوير انشطة المؤسسة.

المطلب الثاني :الدراسة المالية للملف

بعد ما تمت دراسة الملف من الجانب الاقتصادي والقانوني والتحقق من صحة المعلومات المقدمة تاتي مرحلة الدراسة المالية والتي تعتبر اهم خطوات الدراسة، حيث يقوم البنك باعادة ترتيب عناصر القوائم المالية وفق متطلبات الدراسة البنكية ثم يقوم باجراء دراسة تحليلية لهذه القوائم والمتمثلة في حساب النتائج والميزانية وفقا لهذه الدراسة يتم تحديد مصير القرض وذلك بالقبول او الرفض .

❖مساهمة الميزانية وحساب النتائج في ترشيد القرار الائتماني

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية

الجدول رقم 01: عناصر الأصول للسنوات المالية الثلاث

الاصول	2013	2014	2015
اصول غير جارية			
اراضي	**17 635 629.00**	**17 635 629 .00**	**17 6 35 629. 00**
مباني	**25 907 427.52**	**24 397 155.31**	**22 903 653. 58**
تثبيتات عينية اخرى	**31 103 618.66**	**51 653 871.15**	**52 650 943.81**
القروض والاصول المالية الاخرى الغير جارية	**10 000 000.00**	**16 146 359.29**	**16 000 000.00**
مجموع الاصول الغير جارية	**84 646 875.16**	**109 833 014.75**	**109 190 226.39**
اصول جارية			
المخزونات والمنتوجات قيد الصنع	**22 654 209.55**	-----	-----
زبائن	**83 479 242.38**	**153 344 680.96**	**171 229 932.79**
مدينون اخرون	**55 436 537.04**	**15 024 119.29**	**5 654 798.36**
الضرائب	**5 584 325. 76**	**61 452 151.66**	**57 167 974.32**
الاصول الاخرى الجارية	**205 216.34**	**489 503.72**	**311 811.25**
خزينة الأصول	**89 343 572.53**	**32 151 016.49**	**39 072 939.00**
مجموع الاصول الجارية	**256 703 103.61**	**262 461 472.81**	**273 437 427.72**
المجموع العام للاصول	**341 349 778.79**	**372 294 487.56**	**382 627 654.11**

المصدر : من اعداد الباحثتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم 02:عناصر الخصوم لسنوات المالية الثلاث

الخصوم	2013	2014	2015
الاموال الخاصة			
راس المال الصادر	**134 000 000.00**	**134 000 000.00**	**134 000 000.00**
العلاوات والاحتياطات	**7 288 840.00**	**7 288 480.00**	**8 150 260.00**
النتيجة الصافية	**(18 158 259.56)**	**17 235 598.40**	**3 720 25282.**
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد	**72 848 332.60**	**54 690 073.04**	**71 063 891.44**
مجموع الاموال الخاصة	**195 978 913.04.**	**213 214 511.44**	**216 934 764.26**
الخصوم الغير جارية	–	–	–
مجموع الخصوم الغير جارية	00	00	00
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	**112 939 434.29**	**116 927 774.72**	**120 967 517.66**
الضرائب	**10 336 461. 80**	**21 701 672.15**	**22 938 029.46**
الديون الأخرى	**22 094 969.66**	**20 450 529.25**	**21 787 342.73**
مجموع الخصوم الجارية	**145 370 865.75**	**159 079 976 .12**	**165 692889 .85**
المجموع العام للخصوم	**341349 778.79**	**372 294 487.56**	**382 627 654.11**

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على وثائق مقدمة من المؤسسة محل الدراسة

الفرع الثاني: عرض حساب النتائج

الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج للمؤسسة

البيان	2013	2014	2015
المبيعات والمنتجات الملحقة	214 339 753	232 228 318	145 354 737,02
الإنتاج المثبت	14 212 481	(14 212 481)	—
1انتاج السنة المالية	228 552 234	218 015 837	145 354 737,02
المشتريات المستهلكة	122 545 837	113 122 982	75 338 077,68
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	90 334 991	45 449 236	31 489 262
2استهلاك السنة المالية	212 880 828	158 572 217	106 827 340
3 القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	15 671 406	59 443 620	38 527 397
أعباء المستخمين	20 078 473	18 957 553	17 412 770 ,58
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	2 181 545	1 904 698	1 281 528,05
4 إجمالي فائض الاستغلال	-6 588 612	38 581 369	19 833 097 ,82
المنتجات العملياتية الأخرى	6 400 689	21	2 213 006 ,88

الأعباء العملياتية الأخرى	82 090	114 788	3 896 376 ,76
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	17 991 268	17 686 199	12 466 739,98
5النتيجة العملياتية	18 261 280	20 780 403	5 682 987 ,98
المنتجات المالية	113 020 ,70	120 207	-
الأعباء المالية	-	2 759	1 840 ,16
6النتيجة المالية	113 020 ,70	117 448	1 840 ,16
7النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	18 148 259, 56,	20 897 854,40	5 681 147 ,82
عناصر غير عادية (منتجات)	—	—	—
عناصر غير عادية (أعباء)	—	—	—
9النتيجة الغير عادية	—	—	—
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج الغير العادية	10 000	3 662 256	1 960 895
10صافي نتيجة السنة المالية	-18 158 260	17 235 595	3 720 253

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على معلومات مقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة

الفرع الثالث: تطور عناصر الميزانية وحساب النتائج

أولا: تغيرر عناصر الميزانية

الجدول رقم04: تغير عناصر الميزانية المالية لسنوات الثلاث

البيان	القيمة			التغير		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	**84 646 875.16**	**109 833 014 .75**	**109 190226.39**	---	**29,75 %**	**-0,5%**
الأصول المتداولة	**256 703 103.61**	**262 461 472.81**	**273 437 427.72**	---	**2,24 %**	**4,18%**
الأموال الخاصة	**195 978 913.04**	**213 214 511.44**	**216 934 764.26**	ـــ	**8,79 %**	**1,74%**
ديون طويلة الأجل	---	---	ـــ	ـــ	ـــ	ـــ
خصوم متداولة	**145 370 865.75**	**159 079 976.12**	**165 692 889.85**	ـــ	**9.43%**	**4 ,16%**

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة

- نلاحظ في هذا الجدول أن الأصول الثابتة للمؤسسة شهدت زيادة سنة 2014 بنسبة 29.75 % عن سنة 2013 في حين انخفضت سنة 2015 عن سنة 2014 على الرغم من زيادة قيمة الاستثمارات في هذه السنة وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الاهتلاك سنة 2015، أما الأصول المتداولة للمؤسسة فقد شهدت زيادة بنسبة 2.24 % و4.18 %في سنتي 2014 و2015 على التوالي وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة والقيم المحققة مما يعكس مركز سيولة جيد بالنسبة للمؤسسة .

- وفيما يخص جانب الخصوم نجد أن الأموال الخاصة شهدت زيادة خلال ثلاث سنوات المتتالية وهذا راجع لارتفاع راس المال وقيمة الاحتياطات، في حين نجد أن الأصول المتداولة شهدت زيادة هي الأخرى على مدار ثلاث سنوات مما يدل على ارتفاع قيمة الديون الأخرى قصيرة الأجل التي سجلتها المؤسسة .

ثانيا: تغير عناصر حساب النتائج

الجدول رقم05: تغير عناصر حساب النتائج لسنوات الثلاث

البيان	القيمة			التغير		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
رقم الأعمال	**228 552 234**	**218 015 837**	**145 354 737,02**	—	**- 4,61%**	**-33,32%**
القيمة المضافة	**15 671 406**	**59 443 620**	**38 527 397**	—	**279%**	**-35,18%**
إجمالي فائض الاستغلال	**-6 588 612**	**38 581 369**	**19 833 097 ,82**	—	**686%**	**-49%**
نتيجة الدورة	**-18 158 260**	**17 235 595**	**3 720 253**	—	**195%**	**-78%**

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة

- نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور في جميع عناصر جدول حساب النتائج وذالك سنة 2014 مما يدل على تحسن كبير في وضعية المؤسسة كما سجلت هذه الأخيرة تراجع في جميع العناصر سنة 2015 وهذا راجع الى انخفاض في قيمة المبيعات والإيرادات الإجمالية للخدمات المقدمة.

الفرع الرابع: التحليل المالي للقوائم المالية

أولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

- **حساب راس المال العامل**

الجدول رقم 06 حساب راس المال العامل

راس المال العامل = اموال دائمة– استخدامات ثابتة

البيان	2013	2014	2015
اموال دائمة	195 978 913	213 214 511	216 934 764
استخدامات ثابتة	84 646 675	109 833 015	109 190 226
راس المال العامل	111 332 238	103 381 496	107 744 538

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طلرف المؤسسة

- نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة وهذا يعني أن الأموال الدائمة غطت الأموال الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن وجود هامش أمان للبنك ووجود فائض في السيولة بمعنى أن المؤسسة حققت توازن مالي على المدى الطويل والمتوسط .

- **حساب احتياج راس المال العامل**

الجدول رقم 07 : حساب احتياج راس المال العامل

احتياج رأس المال العامل=(الاصول الجارية-النقدية)- (الديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية)

البيان	2013	2014	2015
(الاصول الجارية-النقدية)	167 359 531	230 310 457	234 364 489
(الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)	145 370 865	159 079 976	165 692 890
احتياج رأس المال العامل	21 988 655	71 230 481	68 671 599

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طلرف المؤسسة

➢ نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة بمعنى المؤسسة لدسها احتياجات لم تجد لها موارد مالية،لهذا عليها البحث عن موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الاستغلالية.

- **حساب الخزينة**

الجدول رقم 08: حساب الخزينة

الخزينة= راس المال العامل– احتياج رأس المال العامل

البيان	2013	2014	2015
راس المال العامل	111 332 238	103 381 496	107 744 538
احتياج رأس المال العامل	21 988 655	71 230 481	68 671 599
الخزينة	89 343 583	32 151 015	39 072 939

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طلرف المؤسسة

➢ نلاحظ أن الخزينة خلال ثلاث سنوات موجبة مما يدل على قدرة رأس المال العامل لهذه المؤسسة على تغطية الاحتياجات بالإضافة إلى أنها قادرة على تسديد التزاماتها في الأجل المحدد.

والمنحى التالي يوضح تغير كل من راس المال العامل احتياج رأس المال العامل والخزينة :

الشكل رقم 10 : مؤشرات التوازن المالي خلال السنوات الثلاث

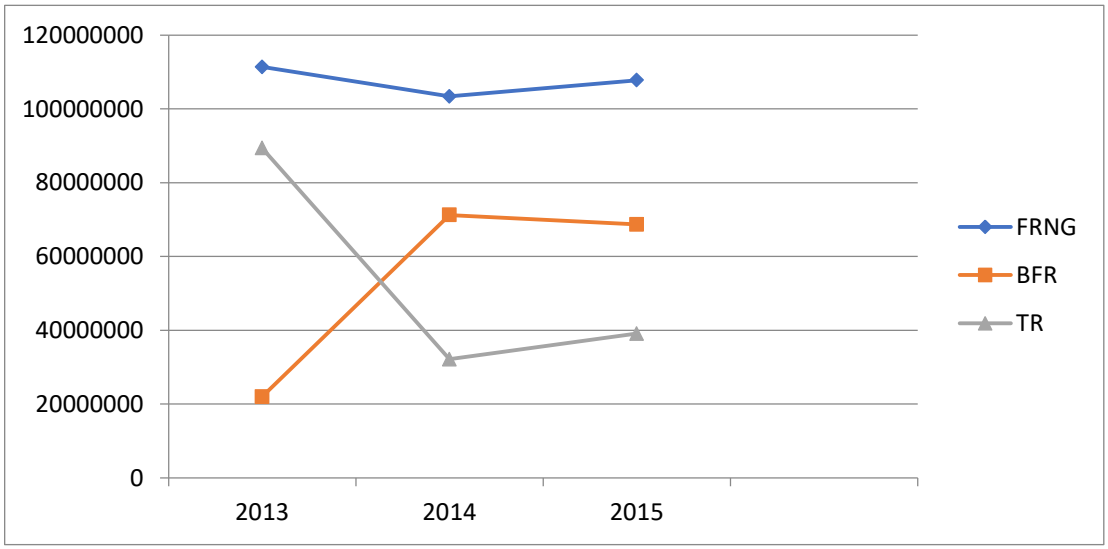

المصدر: من اعداد الباحثتين

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

- **نسب السيولة**

1- نسبة السيولة العامة = (الأصول الجارية / الخصوم الجارية)*100

الجدول رقم 09 : حساب نسبة السيولة العامة

البيان	2013	2014	2015
الاصول الجارية	256 703 103 . 61	262 461 472. 81	273 437 427.72
الخصوم الجارية	145 370 865. 75	159 079 976.12	165 692 889.85
نسبة السيولة العامة	**%177**	**%165**	**% 165**

المصدر: من اعداد الباحثتين

2- نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المحزونات) /الخصوم الجارية

الجدول رقم 10: حساب نسبة السيولة السريعة

البيان	2013	2014	2015
الاصول الجارية - المخزونات	1. 234 048 294	262 461 472.21	273 437 427. 72
الخصوم الجارية	145 370 865.75	159 079 976.12	165 692 889. 85
نسبة السيولة السريعة	**%161**	**%165**	**%165**

المصدر: من اعداد الباحثتين

3- نسبة السيولة الجاهزة = (خزينة الاصول / الخصوم الجارية)*100

الجدول رقم11: حساب نسبة السيولة الجاهزة

البيان	2013	2014	2015
خزينة الاصول	89 343 572 . 53	32 151 016.49	39 072 939.00
الخصوم الجارية	145 370 865.75	359 079 976 . 12	165 692 889.85
السيولة الجاهزة	%61	%20	%24

المصدر: من اعداد الباحثتين

الشكل رقم11: أعمدة بيانية توضح تطور السيولة خلال السنوات المالية الثلاث

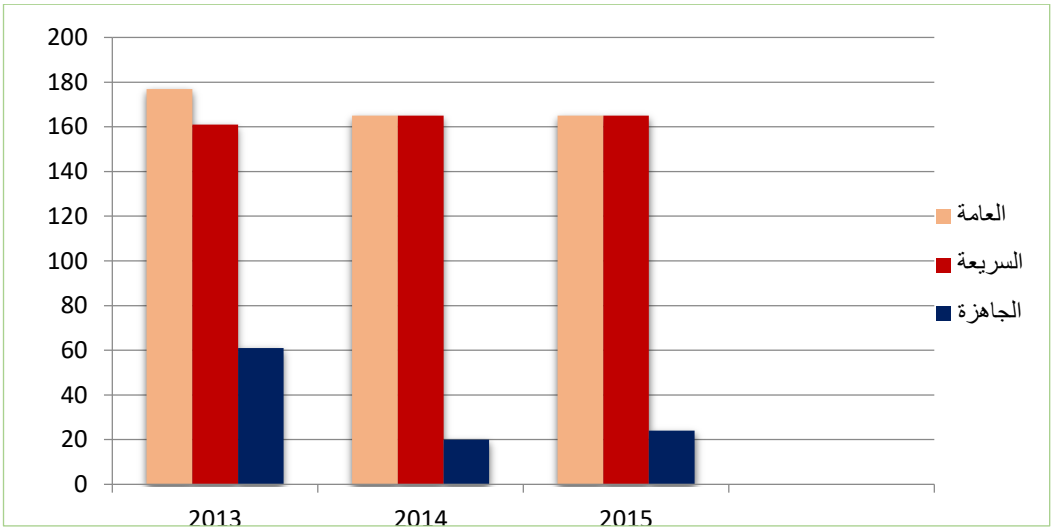

المصدر: من اعداد الباحثتين

- نلاحظ في السنوات الثلاث أن نسبة السيولة العامة اكبر من 100% يعبر هذا عن أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الخصوم المتداولة وهذا مؤشر جيد يشجع البنك على منح القرض لهذه المؤسسة، أما بخصوص لسيولة السريعة نلاحظ هي أيضا اكبر من 100 % أي أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون بمعنى أخر المؤسسة قادرة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع مخزونها لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

- **نسب المديونية**

1- **نسبة الاشتقلالية المالية** = (أموال خاصة/مجموع الديون)* 100

الجدول رقم12: حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2013	2014	2015
الاموال الخاصة	195 978 913. 04	213 214 511. 44	216 934 764.26
مجموع الديون	145 370 865.75	159 079 976. 12	165 692 889.85
نسبة الاستقلالية المالية	**%135**	**% 134**	**%131**

المصدر: من اعداد الباحثتين

2-**نسبة التمويل الدائم** = (الاموال الدائمة / الاصول الثابتة)* **100**

الجدول رقم 13:حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2013	2014	2015
الاموال الدائمة	195 978 913. 04	213 214 511. 44	216 934 764.26
الاصول الثابتة	84 646 875 . 04	109 833 014 . 75	109 190 226.39
نسبة التمويل الدائم	**%232**	**%194**	**%199**

المصدر: من اعداد الباحثتين

3- نسبة الملاءة العامة = (مجموع الديون / مجموع الاصول) 100

الجدول رقم14: حساب نسبة الملاءة العامة

البيان	2013	2014	2015
مجموع الديون	145 370 865.75	159 079 976. 12	165 692 889.85
مجموع الاصول	341 349 778. 79	372 294 487 .56	382 627 654 .11
نسبةالملاءة العامة	**%42**	**%43**	**%43**

المصدر: من اعداد الباحثتين

4-**قدرة التمويل الذاتي** = النتيجة الصافية + الإهتلاكات + المؤونات

الجدول رقم 15: حساب قدرة التمويل الذاتي

البيان	2013	2014	2015
النتيجة	-18 158 260	17 235 595	3 720 253
الاهتلاك	17 991 268. 16	17 686 198 .98	12 466 739 .98
المؤونات	—	—	—
قدرة التمويل الذاتي	**-166 991**	**34 921 797**	**16 186 992**

المصدر: من اعداد الباحثتين

- بالنسبة للاستقلالية المالية نلاحظ أن النسبة تجاوزت المقياس 100% مما يعني ان المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وهذا مؤشر جيد يزيد من ثقة البنك في المؤسسة.

- قدرة التمويل الذاتي لهذه المؤسسة مرتفعة في السنتين الأخيرتين وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها وزيادة استثماراتها.
- نلاحظ ان نسبة الملاءة العامة لهذه المؤسسة اقل من 50% وهذا يعني ان المؤسسة ليست مشبعة بالديون اي ان لها سمعة حسنة وهذا ما يجعلها قادرة على طلب القروض.
- بما ان نسبة التموي الدائم اكبر من 100 هذا يشير ان المؤسسة استطاعت تمويل مختلف اصولها الثابتة بالاعتماد على الاموال الدائمة دون الحاجة الى الاستدانة وبالتالي المؤسسة متموازنة ماليا على المدى الطويل والمتوسط.

- **نسب النشاط**

1-معدل دوران الزبائن =(الزبائن/رقم الأعمال) * 360

الجدول رقم 16: حساب معدل دوران الزبائن

البيان	2013	2014	2015
الزبائن	83 479 242.38	153 344 680	171 229 931.79
رقم الاعمال	228 552 234	218 015 837	145 354 737,02
معدل دوران الزبائن	**131**	**253**	**424**

المصدر: من اعداد الباحثتين

2-معدل دوران الموردون = (الموردون / المشتريات) *360

الجدول رقم 17: حساب معدل دوران الموردون

البيان	2013	2014	2015
الموردون	116 927 774. 72	112 939 434	120 967 517. 66
المشتريات	212 880 828	158 572 217	106 827 340
معدل دوران الموردون	**191**	**265**	**392**

المصدر: من اعداد الباحثتين

3-**معدل انتاجية العمل** =(مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة) 100

الجدول رقم 18: حساب معدل انتاجية العمل

البيان	2013	2014	2015
مصاريف المستخدمين	20 078 473	18 957 553	17 412 770 ,58
القيمة المضافة	15 671 406	59 443 620	38 527 397
معدل الإنتاجية العمل	**128%**	**%32**	**%45**

المصدر: من اعداد الباحثتين

- نلاحظ أن مدة دوران الزبائن خلال السنوات الثلاث تقدر في المتوسط ب269 يوم هذا يعني أن المدة اللازمة لتحصيل المؤسسة لديونها تقدر ب 9 أشهر تقريبا وهي مرتفعة مقارنة بمدة دوران الموردين لذا يجب عليها تخفيض من مدة تحصيلها لديونها قدر الإمكان من اجل توفير السيولة اللازمة لسداد الديون
- بلغ معدل إنتاجية العمل خلال ثلاث سنوات نسبة 68% وهذا معدل منخفض مقارنة بالمستوى المطلوب مما يدل على ارتفاع مصاريف المستخدين مقارنة بمردودهم وهذا لا يخدم صالح المؤسسة، لذلك يجب عليها العمل على تخفيض هذه المصاريف اما بتسريح عدد من العمال او العمل على تخفيض اجرتهم من اجل تفادي اثره السلبي.

- **نسب المردودية**

1- **نسبة المردودية الاقتصادية** = إجمالي فائض الاستغلال/(الأموال الدائمة+ ديون متوسطة الأجل)*100

الجدول رقم 19: حساب المردودية الاقتصادية

البيان	2013	2014	2015
اجمالي فائض الاستغلال	-6 588 612	38 581 369	19 833 097 ,82
الاموال الدائمة +الديون متوسطة الاجل	195 978 913. 04	213 214 511. 44	216 934 764.26
المردودية الاقتصادية	**%-3**	**%18**	**%9**

المصدر: من اعداد الباحثتين

2-**المردودية المالية** = (النتيجة الصافية/الأموال الخاصة)*100

الجدول رقم20: حساب المردودية المالية

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	-18 158 260	17 235 595	3 720 253
الاموال الدائمة	195 978 913. 04	213 214 511. 44	216 934 764.26
المردودية المالية	**%-9**	**%8**	**%2**

المصدر: من اعدادا لباحثتين

3-**المردودية التجارية** = (النتيجة الصافية / رقم الاعمال)*100

الجدول رقم21: حساب المردودية التجارية

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	-18 158 260	17 235 595	3 720 253
رقم الاعمال	228 552 234	218 015 837	145 354 737,02
المردودية التجارية	**%-8**	**%8**	**%3**

المصدر: من اعداد الباحثتين

والمنحنى التالي يوضح تطور المردوديات خلال السنوات الثلاث:

الشكل رقم12: منحنى بياني يوضح تطور المردوديات خلال السنوات الثلاث

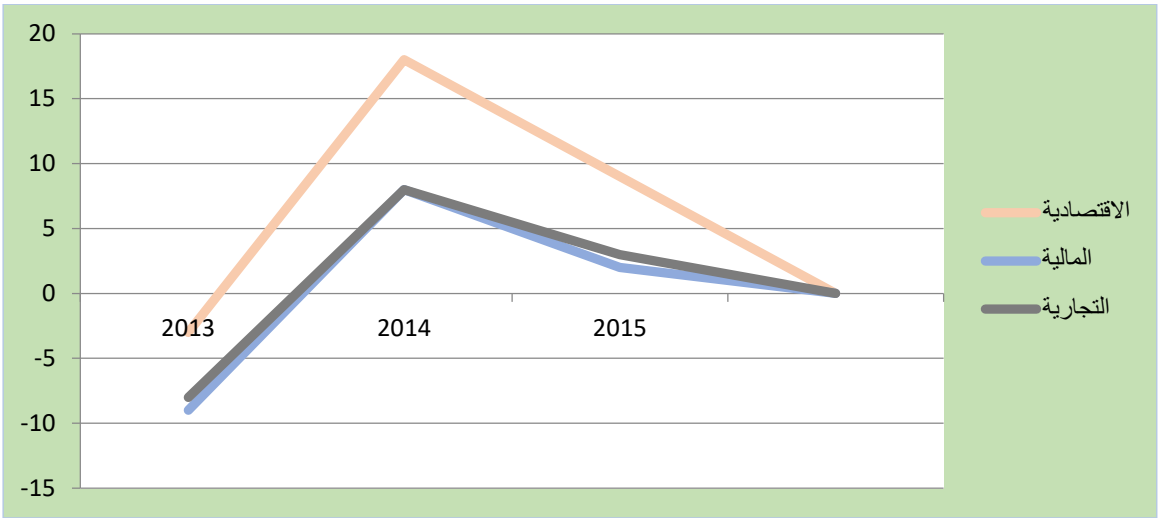

المصدر: من اعداد الباحثتين

- نلاحظ في سنة 2013 المردودية المالية سالبة وهذا يعني ان المؤسسة لم تحقق اي مردود في هذه السنة بسبب عدم الاستغلال الامثل لمواردها المتاحه، اما في السنتين المواليتين فقد حققت المؤسسة مردوديات موجبة، مما يعني ان المؤسسة تداركت الوضع.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار

من خلال قيام البنك بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة تبين ان المؤسسة متوازنة ماليا وذالك لان راس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة وان الخزينة الصافية موجبة الامر الذي جعل المؤسسة تتمتع بهامش أمان كاف ومن نتائج النسب المدروسة مايلي:

- نسبة السيولة العامة ايجابية وهذا دليل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها كما أنها تتمتع باستقلالية مالية .
- وجود نتيجة موجبة في السنوات الأخيرة مما يعني تحكم المؤسسة في مصاريفها.
- نسبة المديونية مقبولة وهذا ما يدعم فرصتها في الحصول على الائتمان.

واعتمادا على هذه النسب اتضح ان المؤسسة تحظى بوضعية مالية سليمة الأمر الذي عزز ثقة البنك في فيها، وبناءا على هذا قررت لجنة القرض منح العميل القرض المطلوب والمقدر ب15000000 دج بتاريخ 18-02-2016 وذلك بعد دراسة كافة الضمانات المقدمة والمتعهد بتقديمها وفق الشروط المتفق عليها سابقا والمتمثلة في:

- رهن عقاري من الدرجة الأولى.
- الكفالة التضامنية للشركاء.
- تأمين متعدد المخاطر على المعدات.
- التأمين على الكوارث الطبيعية.

وبعد حصول المؤسسة على الموافقة النهائية قام البنك بإعداد إشعار بالقرض تم فيه تحديد فيه قيمة القرض المطلوب، طبيعة القرض، معدل الفائدة المطبق.

وعلى هذا النحو تم احتساب معدل 8.5% على قرض الاستغلال من طرف وكالة بنك التنمية المحلية برج بوعريريج على ان يسدد القرض خلال سنة .

وتجدر الاشارة ان قرار منح القرض قد اتخذته المديرية العامة والتي قامت بتقديم رخصة مرفقة بتفاصيل عن القبول في وثيقة .

خلاصة الفصل الثاني:

أثبتت الدراسة الميدانية أن قرار منح القرض لدى بنك التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج يتم عن طريق دراسة ملف المؤسسات طالبات الائتمان دراسة قانونية واقتصادية ومالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم الدراسات والتي تعتمد أساسا على التحليل المالي للمعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية التي تساهم بدورها في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم قدرتها على تسديد التزاماتها، كما يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف هذه المؤسسات باعتبارها من أهم الركائز أيضا التي يبنى عليها قرار منح الائتمان، حيث يقوم البنك بطلبها في ملف القرض وتعتبر إلزامية لعدم الوقوع في مخاطر التسديد وتجنبا لهذه المشاكل التي قد تواجه البنك يقوم بإجراء هذه الدراسات الدقيقة والمفصلة بغية التوصل الى القرار الصائب.

خاتمة

تتعدد وتتنوع استعمالات المعلومة المحاسبية وكذا الأطراف المستفيدة منها ويعد البنك أبرز المستفيدين منها فهي توفر له مجموعة من البيانات والتقارير التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة بشكل دقيق وشامل وذلك بممارسة التحليل المالي وباستخدام طرق متعددة تساعد البنك في حساب النتائج بأسلوب علمي دقيق والتأكد من حالة المؤسسة المالية ومدى قدرتها على السداد من خلال معرفة التوجهات المالية للعميل والتنبؤ بسلوكه المستقبلي، مما يساعد في تقديم الخدمات المالية بشكل ملائم وتحديد الاحتياجات المالية المستقبلية وتقدير مدى استقرارها المالي وقدرتها على تحمل المزيد من الديون، باختصار يمكن القول ان المعلومة المحاسبية تلعب دورا حاسما في توجيه القرارات الائتمانية وتقليل المخاطر الائتمانية وزيادة فعالية عمليات الائتمان.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من خلال إجراء دراسة حالة على عينة من البنوك الجزائرية وهو بنك التنمية المحلية وكالة برج بوعريريج ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الجزء النظري والتطبيقي ونتيجة للدراسة الميدانية للبنك التجاري محل الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج تمثلت في :

نتائج اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

-تعتبر المعلومة المحاسبية مهمة في قرار منح الائتمان، لكن وحدها لا تكفي وهذا لوجود محددات أخرى تدخل في قرار منح الائتمان كالضمانات المقدمة هذه النتيجة نفت صحة الفرضية الأولى.

-أكدت الدراسة صحة الفرضية الثانية فهناك علاقة طردية بين نسبة الاستقلالية المالية وفرصة الحصول على الائتمان فكلما ارتفعت هذه النسبة زادت فرصة الحصول على الائتمان.

-كما اكدت الدراسة ايضا صحة الفرضية الثانية اذ ان البنوك تعتمد في قرارها المتعلق بمنح الائتمان على النتائج المتوصل اليها من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي وحتى تكون هذه المؤشرات داعمة لقرار منح الائتمان لابد ان تكون الخزينة موجبة.

نتائج الدراسة:

-تلزم البنوك المؤسسات طالبة الائتمان تقديم قوائم مالية لثلاثة سنوات ماضية بالإضافة إلى قوائم مالية تقديرية.

-توفر رأس مال ملائم للمؤسسات طالبة القرض يعزز من ثقة البنوك فيها.

-يعتبر توفر الضمان شيء إلزامي باعتباره جدار آمان مع المعلومة المحاسبية لتعزيز القرار الائتماني.

-تعتبر دراسة ملفات الائتمان خطوة مهمة أساسية ومهمة في عملية منح الائتمان.

-يركز البنك على الضمانات المقترحة من طرف العملاء عند اتخاذ قرار الإقراض، إلا أن هذه الضمانات لا ينبغي أن تكون أساسا لمنح القرض بل ينبغي أن تكون أداة تكميلية لقناعة المحلل الائتماني بجدارة العميل في الحصول على القرض.

-تعتمد البنوك عند تحليل القوائم على الميزانية وجدول حساب النتائج أكثر من باقي القوائم.

-يعتبر تحليل القوائم المالية الركيزة الأساسية المستخدمة في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة طالبة الائتمان.

-تعتبر عملية تحليل ودراسة القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض عملية معقدة نسبيا تحتاج محلل كفء يعتمد في تحليله على مجموعة من المؤشرات والنسب.

-تعتمد البنوك على درجة الالتزام الجبائي للمؤسسات في صنع قرار الائتمان.

-تقوم البنوك باستخدام التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان، من أجل تحديد اتجاه عناصر القوائم المالية للمؤسسات من سنة لأخرى.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال منح القروض :

-يجب على البنوك تحديد سياسة ائتمانية واضحة المعالم تتضمن كل الإجراءات و الدراسات والمسؤوليات المتعلقة بالتحليل الائتماني للنهوض بالقطاع البنكي و استرجاع مكانته و دوره الهام في التنمية الاقتصادية.

-يجب على البنوك أيضا عدم الاكتفاء بالتحليل المالي للعميل إنما يجب عليها أن تدعم هذا التحليل بتحليل المخاطر المختلفة للقروض واتخاذ تحليل المخاطر بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار.

- يجب على البنوك إيجاد حل لمشكلة البيروقراطية، وذلك لتسريع عملية دراسة و تحليل و اتخاد القرار كي لا تعاني المشاريع من طول هذه الفترة.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

-فعالية نظم المعلومات المصرفية في ترشيد القرارات الائتمانية.

-المعلومة المحاسبية ودورها في تخفيف مخاطر الائتمان.

-دور المعلومة المحاسبية في تحقيق التنمية المحلية.

-دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف التضليل في القوائم المالية.

-تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

- اسعد جمين العلي، **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

- حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن.

- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى،2000.

- دكتور زياد هاشم السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية، دار الطارق لنشر، العراق، 2011.

- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم** المالية الطبعة الثانية،، دار إثراء للنشر، الأردن، 2012.

- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006 .

- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والادارية**، المطبوعات الجامعية، مصر،2008.

- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- عبد الحميد محمد ألشواربي، محمد عبد الحميد ألشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، مصر،2002.

- علي سعد محمد داود، **البنوك ومحافظ الاستثمار مدخل دعم اتخاذ القرار**، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، ،2012 .

- عهود عبد الحفيظ علي الحضاونة، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2009.

- فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- فريد كرتل، خالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار زمزم ناشرون وموزعون الأردن ، 2015

- الفضل مؤيد عبد الحسين، **نضريات اتخاذ القرارات**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2013 .

-فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى ،sme financia افلسطين، 2008.

- كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2012.

- محمد الموفق أحمد عبد السلام،**دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999 .

- محمد كمال غفافة، الطبعة الأولى، **إدارة الائتمان المصرفي**، اليازوري للنشر والتوزيع، 2022.

- محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2001

- مؤيد راضي خنضر، غسان فلاح مطرنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

- نبيل ذنون الصائغ، **الائتمان المصرفي** ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2018

- نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**،الدار الجامعة الجديدة المكتبة القانونية، مصر،2005

ثانيا: الرسائل الجامعية

- أسامة محمود موسى، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2010 .

- دليلة دادة، **أثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2019.

- زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال جامعة قسنطينة ،2014/2013.

- زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011_2012 .

- سليمان عتير، **دورالرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، رسالة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2012 .

- سليماني عبد الحكيم، **دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2019_2020 .

- شليق رابح، **اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000_2017**، اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019_2020.

- قويدر ابتسام، **دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة02، 2014.

- قسوم حنان، **اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم الماليةفي ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016، ص117.

- كركودي سهام، **المعلومة المحاسبية والرقابة الجبائية**، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2008 – 2009 .

- محمد بلقايد خملول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020.

- محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزلئر، 2012.

- مخلخل زوينة،**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019_2020

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- أحمد صالح الهزايمة، **دور نظ م المعلومات ا في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، المجلد،25 العدد الأول،2009.

- بهلول نور الدين، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين الاداء الاداري المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،مجلة الاقتصاد الجديد،سوق اهراس، الجزائر، 2012,

- جمال معنوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الماليSCF**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2الجزائر،ا لعدد ،2017.

- مصطفى العثماني، **دور نظام المعلومات في تفعيل قرارات المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد02، العدد11 ،2014

المواقع الإلكترونية

https://bdl.projets.laticode.com

https://www.bdl.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة طلب القرض المقدمة من طرف المؤسسة

A / Monsieur le Directeur

BDL Agence de BBA

Objet: Demande renouvellement de crédit d'exploitation

15 000 000 DA EN DECOUVER

Monsieure

J'ai l'honneur de solliciter auprès de votre bienveillance ,le renouvellement des crédits accordés par votre banque comme suit:

15000 000DA sous forme de découvert

Comte du de développement des activités de notre société , et pour maintenir l'équilibre financières, ces crédits sont nécessaires et même indispensables .

Dans l'attente d'une réponse favorable, je vous remercie d'avance.

Veuillez agréer , Monsieur , l'expression de ma parfaite considération.

Le gérant

الملحق رقم 02: عناصر اصول المؤسسة لسنة 2013

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	17 635 629.00	-	17 635 629.00	17 635 629.00
Bâtiments	37 756 805.20	11 849 377.68	25 907 427.52	27 417 699.73
Autres immobilisations Corporelles	165 304 576.20	134 200 957.54	31 103 618.66	42 834 614.61
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	10 000 000.00	-	10 000 000.00	10 000 000.00
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	230 697 010.40	146 050 335.22	84 646 675.18	97 887 943.34
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks et en cours	22 654 209.55	-	22 654 209.55	7 211 784.92
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	83 479 242.38	-	83 479 242.38	97 372 713.23
Autres debiteurs	55 436 537.04	-	55 436 537.04	55 346 893.82
Impôts et assimilés	5 584 325.76	-	5 584 325.76	7 343 000.13
Autres créances et emplois assimilés	205 216.35	-	205 216.35	240 374.53
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	89 343 572.53	-	89 343 572.53	29 046 860.34
TOTAL ACTIF COURANT	256 703 103.61	-	256 703 103.61	196 561 626.97
TOTAL GENERAL ACTIF	487 400 114.01	146 050 335.22	341 349 778.79	294 449 570.31

016

الملحق رقم 03: عناصر خصوم المؤسسة لسنة 2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	134 000 000.00	134 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	7 288 840.00	6 597 420.00
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	(18 158 259.56)	13 828 352.09
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	72 848 332.60	59 711 400.51
TOTAL I	195 978 913.04	214 137 172.60
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	112 939 434.29	57 789 464.54
Impôts	10 336 461.80	13 667 330.48
Autres dettes	22 094 969.66	8 855 602.69
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	145 370 865.75	80 312 397.71
TOTAL PASSIF (I+II+III)	341 349 778.79	294 449 570.31

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

016

الملحق 04: حساب النتائج لسنة 2013

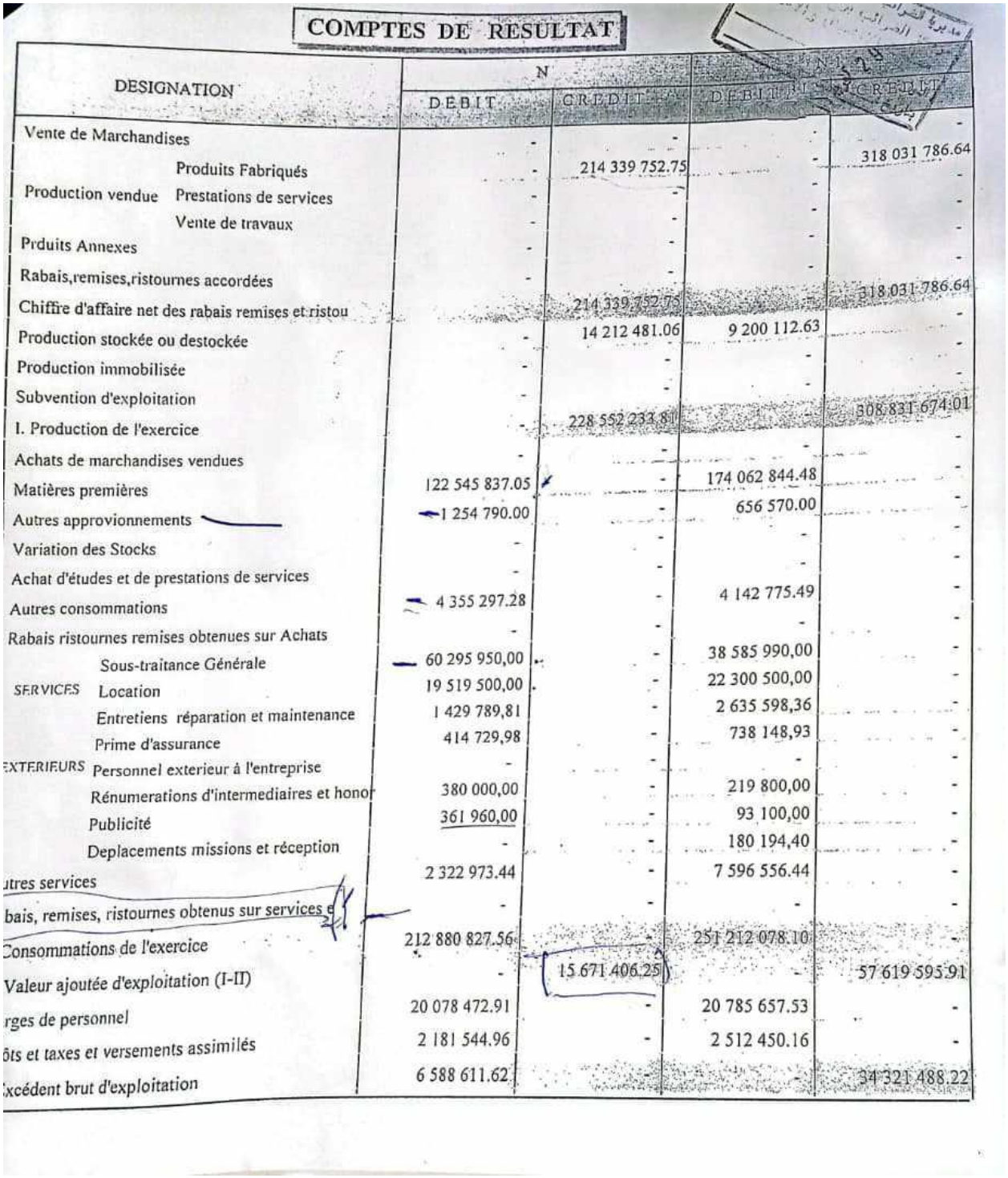

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises	-	-	-	-
Produits Fabriqués	-	214 339 752.75	-	318 031 786.64
Production vendue Prestations de services	-	-	-	-
Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes	-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées	-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		214 339 752.75	-	318 031 786.64
Production stockée ou destockée	-	14 212 481.06	9 200 112.63	-
Production immobilisée	-	-	-	-
Subvention d'exploitation	-	-	-	-
I. Production de l'exercice	-	228 552 233.81	-	308 831 674.01
Achats de marchandises vendues	-	-	-	-
Matières premières	122 545 837.05	-	174 062 844.48	-
Autres approvionnements	1 254 790.00	-	656 570.00	-
Variation des Stocks	-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services	-	-	-	-
Autres consommations	4 355 297.28	-	4 142 775.49	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats	-	-	-	-
Sous-traitance Générale	60 295 950,00	-	38 585 990,00	-
SERVICES Location	19 519 500,00	-	22 300 500,00	-
Entretiens réparation et maintenance	1 429 789,81	-	2 635 598,36	-
Prime d'assurance	414 729,98	-	738 148,93	-
EXTERIEURS Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
Rénumerations d'intermediaires et honor	380 000,00	-	219 800,00	-
Publicité	361 960,00	-	93 100,00	-
Deplacements missions et réception	-	-	180 194,40	-
utres services	2 322 973.44	-	7 596 556.44	-
bais, remises, ristournes obtenus sur services e	-	-	-	-
Consommations de l'exercice	212 880 827.56	-	251 212 078.10	-
Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	15 671 406.25	-	57 619 595.91
rges de personnel	20 078 472.91	-	20 785 657.53	-
ôts et taxes et versements assimilés	2 181 544.96	-	2 512 450.16	-
Excédent brut d'exploitation	6 588 611.62	-	-	34 321 488.22

	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	6 400 689.23	-	906 618.40
Autres charges opérationnelles	82 089.71	-	691.85	-
Dotations aux amortissements	17 991 268.16	-	18 101 824.68	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	18 261 280.26	-	-	17 125 590.09
Produits financiers	-	113 020.70	-	-
Charges financières	-	-	-	-
VI-Résultat financier	-	113 020.70	-	-
VII-Résultat ordinaire (V+VII)	18 148 259.56		-	17 125 590.09
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-			-
Impôts exigibles sur résultats	10 000.00	-	3 297 238.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX – RESULTAT DE L'EXERCICE	18 158 259.56			13 828 352.09

(*) à detailler sur état annexe

الملحق 05: عناصر اصول المؤسسة لسنة 2014

ACTIF	N			
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	17 635 629.00	-	17 635 629.00	17 635 629.00
Bâtiments	37 756 805.20	13 359 649.89	24 397 155.31	25 907 427.52
Autres immobilisations Corporelles	202 030 755.16	150 376 884.01	51 653 871.15	31 103 618.66
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	16 146 359.29	-	16 146 359.29	10 000 000.00
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	273 569 548.65	163 736 533.90	109 833 014.75	84 646 675.18
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks et en cours	-	-	-	22 654 209.55
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	153 344 680.96	-	153 344 680.96	83 479 242.38
Autres debiteurs	15 024 119.92	-	15 024 119.92	55 436 537.04
Impôts et assimilés	61 452 151.68	-	61 452 151.68	5 584 325.76
Autres créances et emplois assimilés	489 503.76	-	489 503.76	205 216.35
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	32 151 016.49	-	32 151 016.49	89 343 572.53
TOTAL ACTIF COURANT	262 461 472.81	-	262 461 472.81	256 703 103.61
TOTAL GENERAL ACTIF	536 031 021.46	163 736 533.90	372 294 487.56	341 349 778.79

016

الملحق06: عناصرخصوم المؤسسة لسنة 2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	134 000 000.00	134 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	7 288 840.00	7 288 840.00
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	17 235 598.40	(18 158 259.56)
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	54 690 073.04	72 848 332.60
TOTAL I	213 214 511.44	195 978 913.04
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	116 927 774.72	112 939 434.29
Impôts	21 701 672.15	10 336 461.80
Autres dettes	20 450 529.25	22 094 969.66
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	159 079 976.12	145 370 865.75
TOTAL PASSIF (I+II+III)	372 294 487.56	341 349 778.79

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

016

الملحق 07:حساب النتائج لسنة 2014

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
	Produits Fabriqués	-	232 228 318.24	-	214 339 752.75
Production vendue	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	232 228 318.24	-	214 339 752.75
Production stockée ou destockée		14 212 481.06	-	-	14 212 481.06
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	218 015 837.18	-	228 552 233.81
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		113 122 981.86	-	122 545 837.05	-
Autres approvionnements		5 330 286.67	-	1 254 790.00	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		4 067 663.18	-	4 355 297.28	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	-	-	-
	Sous-traitance Générale	29 753 010,00	-	60 295 950,00	-
SERVICES	Location	1 763 000,00	-	19 519 500,00	-
	Entretiens réparation et maintenance	1 208 755,04	-	1 429 789,81	-
	Prime d'assurance	405 278,40	-	414 729,98	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	140 000,00	-	380 000,00	-
	Publicité	30 110,00	-	361 960,00	-
	Deplacements missions et réception	213 517,00	-	-	-
Autres services		2 537 612.29	-	2 322 973.44	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		158 572 214.44	-	212 880 827.56	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	59 443 622.74	-	15 671 406.25
Charges de personnel		18 957 553.40	-	20 078 472.91	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 904 697.64	-	2 181 544.96	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	38 581 371.70	6 588 611.62	-

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	21.17	-	6 400 689.23
Autres charges opérationnelles	114 787.97	-	82 089.71	-
Dotations aux amortissements	17 686 198.68	-	17 991 268.16	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	20 780 406.22	18 261 280.26	-
Produits financiers	-	120 206.76	-	113 020.70
Charges financières	2 758.58	-	-	-
VI-Résultat financier	-	117 448.18	-	113 020.70
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	20 897 854.40	18 148 259.56	-
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	3 662 256.00	-	10 000.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	17 235 598.40	18 158 259.56	-

الملحق08:عناصر اصول المؤسسة لسنة 2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	17 635 629.00	-	17 635 629.00	17 635 629.00
Bâtiments	38 036 315.20	15 132 661.62	22 903 653.58	24 397 155.31
Autres immobilisations Corporelles	213 721 556.07	161 070 612.26	52 650 943.81	51 653 871.15
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	16 000 000.00	-	16 000 000.00	16 146 359.29
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	285 393 500.27	176 203 273.88	109 190 226.39	109 833 014.75
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks et en cours	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	171 229 931.79	-	171 229 931.79	153 344 680.96
Autres debiteurs	5 654 798.36	-	5 654 798.36	15 024 119.92
Impôts et assimilés	57 167 947.32	-	57 167 947.32	61 452 151.68
Autres créances et emplois assimilés	311 811.25	-	311 811.25	489 503.76
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	39 072 939.00	-	39 072 939.00	32 151 016.49
TOTAL ACTIF COURANT	273 437 427.72	-	273 437 427.72	262 461 472.81
TOTAL GENERAL ACTIF	558 830 927.99	176 203 273.88	382 627 654.11	372 294 487.5

016

الملحق09:عناصر خصوم المؤسسة لسنة 2015

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	-	-
Capital non appelé	134 000 000.00	134 000 000.00
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	8 150 620.00	7 288 840.00
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	-	-
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	3 720 252.82	17 235 598.40
TOTAL I	71 063 891.44	54 690 073.04
PASSIF NON COURANT	216 934 764.26	213 214 511.44
Empruns et Dettes Financières	-	-
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	-	-
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	-	-
Impôts	120 967 517.66	116 927 774.72
Autres dettes	22 938 029.46	21 701 672.15
Tresorerie Passives	21 787 342.73	20 450 529.25
TOTAL III	-	-
TOTAL PASSIF (I+II+III)	165 692 889.85	159 079 976.12
	382 627 654.11	372 294 487.56

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

016

الملحق10:حساب النتائج لسنة2013

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	-	-	-
	Produits Fabriqués	-	145 354 737.02	-	232 228 318.24
Production vendue	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	145 354 737.02	-	232 228 318.24
Production stockée ou destockée		-	-	14 212 481.06	-
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	145 354 737.02	-	218 015 837.18
Achats de marchandises vendues		-	-	-	-
Matières premières		75 338 077.86	-	113 122 981.86	-
Autres approvionnements		1 662 946.78	-	5 330 286.67	-
Variation des Stocks		-	-	-	-
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		2 269 495.76	-	4 067 663.18	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		-	244 107.54	-	-
	Sous-traitance Générale	24 485 040,00	-	29 753 010,00	-
SERVICES	Location	586 000,00	-	1 763 000,00	-
	Entretiens réparation et maintenance	651 267,01	-	1 208 755,04	-
	Prime d'assurance	285 452,08	-	405 278,40	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	236 300,00	-	140 000,00	-
	Publicité	30 110,00	-	30 110,00	-
	Deplacements missions et réception	-	-	213 517,00	-
Autres services		1 526 758.62	-	2 537 612.29	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		106 827 340.57	-	158 572 214.44	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	38 527 396.45	-	59 443 622.74
Charges de personnel		17 412 770.58	-	18 957 553.40	-
Impôts et taxes et versements assimilés		1 281 528.05	-	1 904 697.64	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	19 833 097.82	-	38 581 371.70

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	2 213 006.88	-	21.17
Autres charges opérationnelles	3 896 376.74	-	114 787.97	-
Dotations aux amortissements	12 466 739.98	-	17 686 198.68	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	5 682 987.98	-	20 780 406.22
Produits financiers	-	-	-	120 206.76
Charges financières	1 840.16	-	2 758.58	-
VI-Résultat financier	1 840.16	-	-	117 448.18
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	5 681 147.82	-	20 897 854.40
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	1 960 895.00	-	3 662 256.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	3 720 252.82	-	17 235 598.40

الملحق11: قرار البنك النهائي المتعلق بطلب القرض

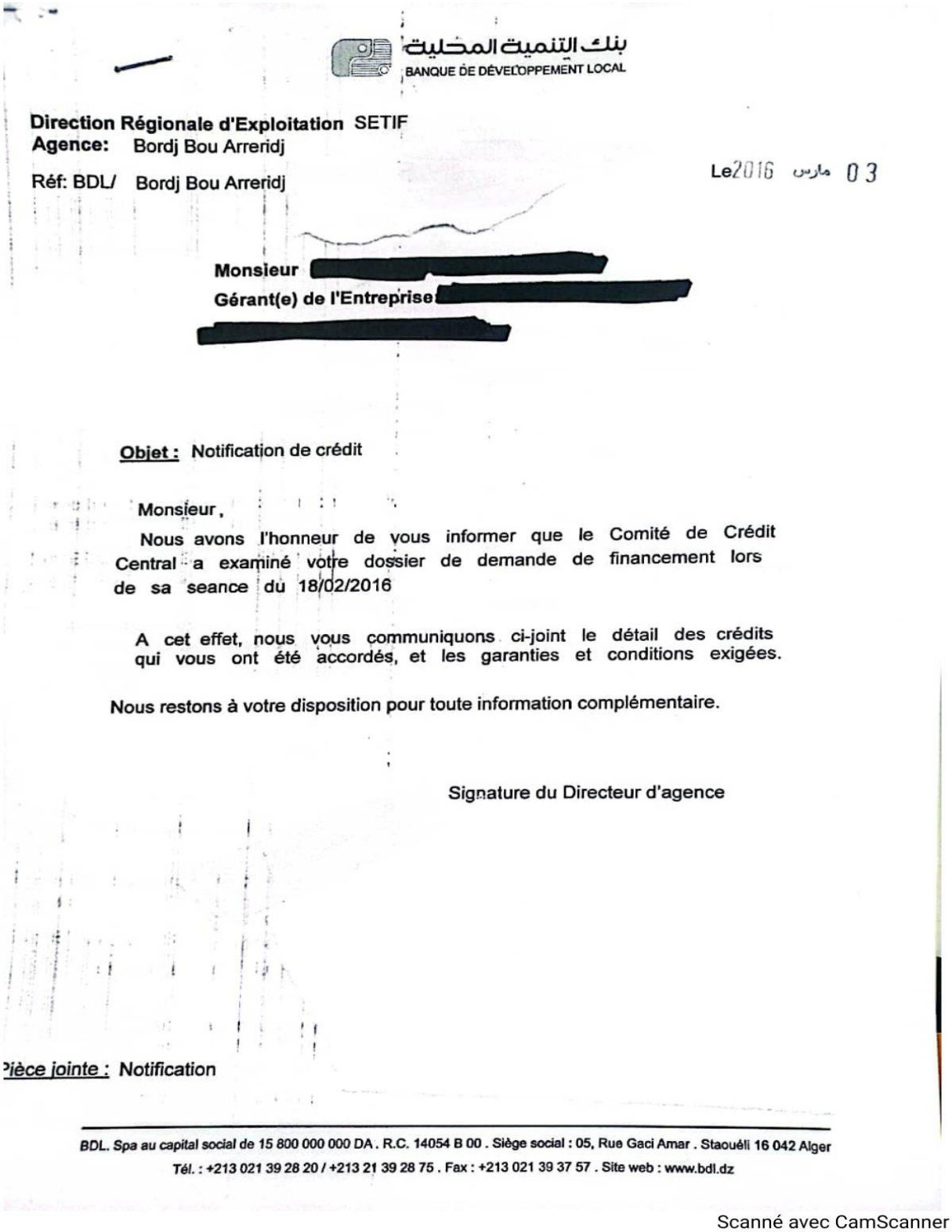

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL

Direction Régionale d'Exploitation SETIF
Agence: Bordj Bou Arreridj

Réf: BDL/ Bordj Bou Arreridj

Le 03 مارس 2016

Monsieur [redacted]
Gérant(e) de l'Entreprise [redacted]

Objet : Notification de crédit

Monsieur,

Nous avons l'honneur de vous informer que le Comité de Crédit Central a examiné votre dossier de demande de financement lors de sa seance du 18/02/2016

A cet effet, nous vous communiquons ci-joint le détail des crédits qui vous ont été accordés, et les garanties et conditions exigées.

Nous restons à votre disposition pour toute information complémentaire.

Signature du Directeur d'agence

Pièce jointe : Notification

BDL. Spa au capital social de 15 800 000 000 DA . R.C. 14054 B 00 . Siège social : 05, Rue Gaci Amar . Staouéli 16 042 Alger
Tél. : +213 021 39 28 20 / +213 21 39 28 75 . Fax : +213 021 39 37 57 . Site web : www.bdl.dz

Scanné avec CamScanner

Notification de Crédit

Destinataire : Monsieur [redacted]
Gérant(e) de l'Entreprise : [redacted]
Adresse : DEHAISSA Route MSILA, W BBA
Agence de domiciliation : 329 Bordj Bou Arreridj
N° de Compte : [redacted]

1/CREDITS OCTROYES

NATURE DES CREDITS	MONTANT	ECHEANCE
DECOUVERT	15 000 000,00	28/02/2017

2/GARANTIES EXIGEES

NATURE DES GARANTIES	MONTANT
Caut.Hypo 1er Rang/ T+C	14 587 950
CSA	15 000 000
DAMR	15 000 000
CATNAT	VAL.BAT

3/ OBSERVATIONS ET CONDITIONS EXIGEES

-Centralisation du chiffre d'affaires ;
-Signature de la convention de crédit ;
-Taux : 8.5 % ;
-Durée : 01 an

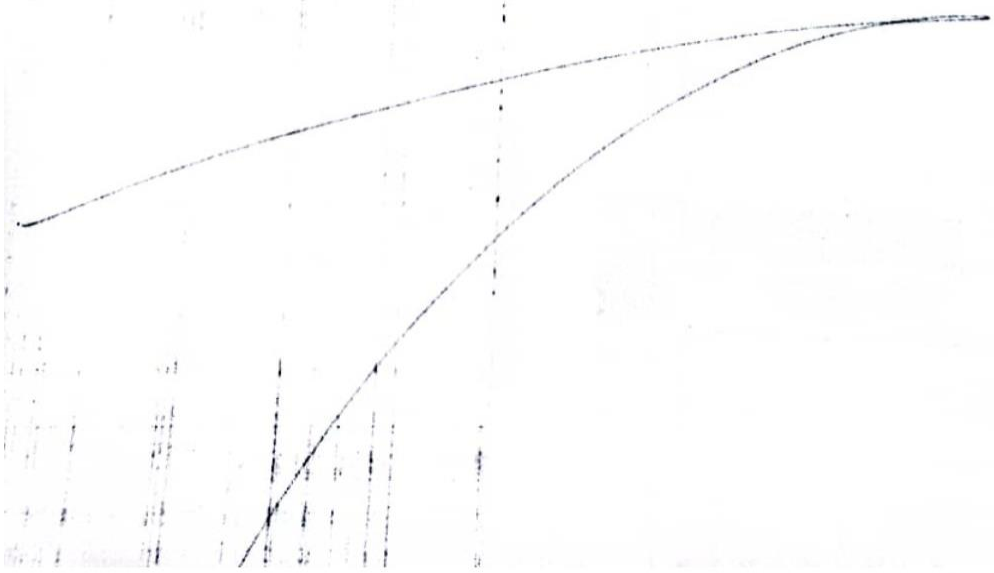

Scanné avec CamScanner